

أسلحة الدمار الشامل في العراق

تقييم الحكومة البريطانية

تقديم

بقلم رئيس الوزراء صاحب الرفعة عضو البرلمان توني بليز

إن الملف الذي نُشر اليوم يقوم في معظمه علي تحريات لجنة الاستخبارات المشتركة JCD إن هذه اللجنة هي القلب النابض لآلة الاستخبارات البريطانية. وتتبع هذه اللجنة المشتركة مجلس الوزراء وتضم رؤساء وكالات الاستخبارات القانمين على وكالات الاستخبارات البريطانية الثلاث إضافة إلي رئيس أركان استخبارات الدفاع وكبار المسؤولين في الوزارات الرئيسية بالحكومة. ومنذ ما يربوا على ستين عاما تقدم اللجنة تقارير دورية لرؤساء الوزرة المتعاقبين وكبار الوزراء تُقيّم في طياتها العديد من المسائل المرتبطة بالسياسة الخارجية و الأمن الدولي.

إن جُلّ الأعمال والدراسات التحليلية التي تضطلع بها لجنة الاستخبارات المشتركة JCD هي ذات طابع سرّي. وتعدّ سابقة لم تقع من قبل أن تقوم الحكومة بنشر وثائق من هذا النوع. ولكن في ظل الجدل الدائر حول العراق وأسلحة الدمار الشامل ، نشأت لدي الرغبة في إشراك الشعب البريطاني وإطلاعه علي الأسباب التي تجعلني أعتقد أن هذه المسألة [العراق وأسلحة الدمار الشامل] إنما هي خطر داهم وقائم يتهدّد المصالح القومية للمملكة المتحدة.

فمنذ عدة الأشهر وقلقي في تزايد مضطرد تجاه التقارير الواردة من داخل العراق عن استمرار صدام حسين في تطوير أسلحة الدمار الشامل التي ما فتى ينكر إنتاجها تكراراً، ومعها يطور أيضاً قدرته على إيقاع الأذى الشديد بالمنطقة وباستقرار العالم. صدام مازال يفعل ذلك على الرغم من الحظر المفروض عليه والخسائر التي تكبدتها قواته العسكرية في الماضي وكذلك برغم قرارات مجلس الأمن الدولي التي تُجرّم مثل هذا العمل.

إن مهمة جمع المعلومات داخل العراق ليست بالمهمة السهلة لأن نظام صدام من أكثر الأنظمة تكتماً ودكتاتورية في العالم بأسره. لذلك أعلم أن الناس ستنظر بعين النهم لعدم استطاعة وكالات الإستخبارات أن تحدد مصادرها التي أمدتها بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة كما أنهم سيتفهمون أيضاً أنه ليس باستطاعتنا نشر كل ما هو تحت أيدينا من معلومات. فليس باستطاعتنا أن ننشر التقارير الاستخباراتية المفصلة تماماً كما وصلت إلينا في الأصل. لقد تمّ إطلاعي أنا ولفيف من الوزراء بتفاصيل ما ورد في هذه التقارير وأنا والوزراء قانعون بمصادقيتها. كما اود أن أشكر وأثني ثناءً عظيماً على الجهود الخارقة التي طالما بذلتها وتبذلها أجهزتنا الأمنية والاستخباراتية.

فيرأيي أن ما أثبتته التقارير الأمنية بما لا يدع مجالاً للشك هو أن صدام استمر في إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وأنه مستمر في مواصلة جهوده لتطوير أسلحة نووية إضافة إلى أنه تمكن مؤخراً من إطالة مدى صواريخه البالستية. كما انني على قناعة أن صدام الآن سيبذل ما في وسعه لإخفاء أسلحته من مفتشي الأمم المتحدة.

إن الصورة التي قدمتها لي لجنة الاستخبارات المشتركة JCD في الأشهر الأخيرة باتت أكثر مدعاة للقلق منها للاطمئنان. فمن الواضح ان كلاً من العقوبات وسياسة الاحتواء لم تغلحاً بالقدر الكاف في منع صدام حسين من تطوير تلك الأسلحة. فليس لدي أي شك في أن التهديدات خطيرة وأنية وأنه أحرز تقدماً فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل لدرجة يتوجب عندها منعه.

إن صدام لم يستخدم أسلحة الدمار الشامل فقط ضد دولة معادية بل ضد شعبه هو. وتوضح التقارير الاستخباراتية أنه يرى في بناء ترسانة أسلحة الدمار الشامل عنصراً حيوياً يخدم مصالحه الاستراتيجية وخصوصاً هدفه في تحقيق السيطرة الإقليمية كما أن أطراف أخرى خارجية ترى أنه يعتزم استخدام هذه الأسلحة. كما تكشف الوثائق أن خطط صدام العسكرية تتيح لبعض أسلحة الدمار الشامل أن تصل إلى درجة الجاهزية في أقل من 45 دقيقة من صدور الأمر باستخدامها.

إنني علي بينة تامة أن صدام سيذهب إلي أبعد الحدود بل إنه قد ذهب بالفعل إلى أبعد الحدود لإخفاء هذه الأسلحة وتجنب تسليمها.

إن صراعاً إقليمياً كبيراً إذا وقع لا يبقى محصوراً في تلك المنطقة فقط ، في عالم اليوم الذي تتشابك في المصالح وتتداخل. وفي اعتقادي أنه عندما نواجه أهدأً يجاهر بأن لديه القدرة على استخدام أسلحة الدمار الشامل، عندئذٍ يجب على المجتمع الدولي أن يهب للدفاع عن نفسه وليضمن بقاء شرعيته.

إن التهديد الذي يواجهه السلام والأمن الدوليين إنما هو خطر حقيقي عندما تكون أسلحة الدمار الشامل في يدي نظام وحشي وعدواني كنظام صدام. وإن لم نقف لهذا الخطر بالمرصاد فإننا بذلك لن نكون قد غامرنا بإضعاف سلطة الأمم المتحدة التي طالما رمى بها صدام عرض الحائط فقط ، وإنما نكون أيضاً قد خاطرنا بمقدرات وورخاء شعبنا وهو الأمر الأهم على المدى الأطول.

والأمرة الذي أطرحه عليكم هو أن قرارات الأمم المتحدة التي تطالب صدام بوقف برنامج [إنتاج] أسلحة الدمار الشامل لم تُنفذ. كما أنه منذ غادر المفتشون العراق منذ أربع سنوات إستمر صدام في برنامجه. ومن ثمَّ يصبح لزاماً عليه أن يسمح للمفتشين بالعودة للقيام بعملهم علي اكمل وجه وإن رفض أو أعسر عليهم بحيث أصبح من المستحيل لهم القيام بواجبهم كما فعل من قبل حينئذٍ سيضطر المجتمع الدولي لإتخاذ إجراء ما.

أعتقد أنه بالإطلاع على المعلومات المتوفرة لدي، يتضح أن حكومة المملكة المتحدة طالما حالفها الصواب وهي تطالب بضرورة واجهة ومعالجة هذه المشكلة. يتحتم علي أن نضمن ألا يصل صدام لمرحلة استخدم الأسلحة التي بحوزته أو أن يحصل على الأسلحة التي يرغب في اقتنائها

ملخص تنفيذي

1. لقد طوّر العراق أسلحة كيميائية وبيولوجية تحت حكم صدام حسين و حصل على صواريخ يمكنه من مهاجمة جيرانه بتلك الأسلحة، كما انه حاول بدأب أن يطور قنبلة ذرية. وقد اضطر العراق للاعتراف بضلوعه في برامج تهدف إلى الحصول علي أسلحة الدمار الشامل. إضافة إلى أن صدام سبق واستخدم الأسلحة الكيميائية ضد كل من إيران وشعبية.
2. وهناك الكثير من المعلومات المتاحة علانية عن أسلحة الدمار الشامل التي بحوزة العراق في تقارير الأمم المتحدة و من قبل العراقيين المنشقين مما يشير بجلاء إلي إستمرار العراق في حيازة أسلحة ووسائط كيميائية وبيولوجية منذ زمن يسبق حرب الخليج. ويبين ذلك أن العراق قد جدد مواقع كانت تستخدم في وقت سابق لإنتاج الوسائط الكيميائية والبيولوجية ويؤكد قدرة العراق القائمة علي تصنيع تلك المواد

وإستخدامها محمولة في قنابل أو قذائف مدفعية أو محمولة على رؤوس للمدفعية الصاروخية أو الصواريخ الباليستية.

3. وقد قدم المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وهي مؤسسة مستقلة بحثاً وافياً ومستفيضاً يفصل تلك الأدلة يوم التاسع من سبتمبر الجاري. وقد أشار هذا التقرير أن بإمكان العراق تجميع أسلحة نووية في غضون بضعة أشهر من حصولها على المكونات من جهات أجنبية.
4. ونحن نصادق على الكثير مما ورد في تحليلات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. ولكن إضافة إلى الأدلة العامة/المعلنة فإن لدي الحكومة معلومات أخرى جوهرية حصلت عليها من أجهزة الإستخبارات السرية نسردها بشكل أكثر تفصيلاً في ثنايا هذا التقرير. وهذا التقرير لا يبيح بكل شيء ولكنه يعطي صورة أوضح عن مخططات العراق وقدراته. فهو يظهر أن صدام حسين يعلق أهمية كبرى على إمتلاك أسلحة الدمار الشامل حيث ينظر إليها على أنها قوام القوة الإقليمية للعراق. ويظهر ذلك أن صدام لا ينظر إلى تلك الأسلحة على أنها أسلحة يلجأ إليها كملأذ أخير وإنما هو مستعد لاستخدامها حتى لو استخدمها ضد شعبه كما هو مُصِرٌّ على التمسك بها خرقاً لقرارات الامم المتحدة.
5. كما تظهر المعلومات التي جمعتها أجهزة الاستخبارات أن العراق يعد خططاً لإخفاء أي أدلة على امتلاكه تلك الأسلحة من أي حملات تفتيش جديدة بما في ذلك إتلاف الوثائق التي قد تستخدم كدليل للتجريم. وهذه الوثائق تبرهن على أنه رغم العقوبات المفروضة عليه ورغم سياسة الاحتواء المتبعة واصل صدام برامج الحصول على تلك الأسلحة بشكل سري وغير مشروع.
6. ونستخلص من التقارير الاستخباراتية المتوفرة عن العراق ما يلي:

- استمرَّ العراق في إنتاج الوسائط الكيماوية والبيولوجية
- يوجد لدي العراق خطط عسكرية لاستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وبعضها يمكن إطلاقه خلال 45 دقيقة من صدور الأمر باستخدامها. كما ان سلطة إصدار الأوامر باستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية تتركز بشكل مطلق في يد صدام حسين ولكنه من الممكن أن يكون قد حوَّلَ ابنه قُصَيَّ هذه السُلْطة.
- طوَّرَ العراق مختبرات مَحْمُولَة/مُتَنَقِّلَة بغرض الاستخدامات العسكرية مما يؤكد تقارير سابقة عن وجود وحدات متنقلة لإنتاج الوسائط/ المواد البيولوجية ذات الاستخدامات الحربية.
- إتَّبَعَ العراق سبيلاً غير شرعية للحصول على موادٍ محظورة من الممكن استخدامها في برامج تصنيع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

- حاول العراق الحصول على تكنولوجيا ومواد يمكن استخدامها في صنع الاسلحة النووية في الخفاء

- حاول الحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا على الرغم من أن العراق ليس لديه مشروعات مدنية نشطة للطاقة النووية تستلزم استيراد اليورانيوم.
- قام باستدعاء خبراء للعمل في برنامجه النووي.

-
- ويحتفظ العراق الآن وبصورة غير شرعية قرابة عشرين صاروخاً من طراز الحسين يبلغ مداها 650 كم وهي قادرة على حمل رؤوس كيماوية وبيولوجية.

- بدأ في نشر صواريخ طراز الصمود التي تعمل بالوقود السائل واستغل غياب مفتشي الأسلحة وعمل على إطالة مداها بحيث يصل مداها إلى 200 كم على الأقل. وبذلك يكون العراق قد تجاوز الحد المفروض عليه من الأمم المتحدة والذي لا يجب أن يزيد عن 150 كم .
 - كما بدأ العراق في إنتاج الصاروخ الذي يعمل بالوقود الجاف من طراز أبابيل 100 ويعمل على إطالة مداه إلى 200 كم على الأقل ويخرق بذلك أيضا حدَّ الـ150 كم المفروض من قبل الأمم المتحدة.
 - أنشأ العراق موقعا لاختبار محركات الصواريخ بهدف تطوير صواريخ قادرة على الوصول إلى كل من إسرائيل وجيران العراق من دول الخليج وكذلك إلى مناطق السيادة والقواعد العسكرية للمملكة المتحدة في قبرص ومثيلاتها في باقي دول حلف شمال الأطلسي (كقواعد الناتو في اليونان وتركيا)
 - اتبع سبلا غير شرعية للحصول علي مواد يستخدمها في تطوير الصواريخ طويلة المدى.
-
- اكتسب العراق خبرات من والجود السابق لمفتشي الاسلحة التابعين للأمم المتحدة وبدأ في إخفاء وتوزيع المعدات والوثائق الحساسة قبل عودة المفتشين مرة أخرى.

7. تعكس هذه التقديرات آراء لجنة الاستخبارات المشتركة JCT . و يحتوي القسم الأول من هذا التقرير على المزيد من التفاصيل عن تقديرات اللجنة و عما استجد من تقييماتها [الدورية للموقف] منذ عام 1998
8. تخرق أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق القانون الدولي. فبموجب سلسلة من قرارات مجلس الامن الدولي يلزم على العراق تدمير ما لديه من هذه الاسلحة على عين من مفتشي الأمم المتحدة. ويدرج القسم الثاني من هذا التقرير أهم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما يلخص هذا القسم الخلفية التاريخية لنظام التفتيش الخاص بالأمم المتحدة وتاريخ العراق في التعامل مع هذا النظام من خداع وإرهاب [بمعنى تخويف] وإخفاء للحقائق.
9. ولكن خطورة التهديدات التي يُمثلها العراق لا تقوم فقط على قدراته العسكرية التي وصفناها آنفاً وإنما تنبع أيضا من الطبيعة العدوانية والعنيفة لنظام صدام حسين. إن سجل النظام- من قمع داخلي وعدوان خارجي- يُثير مخاوف فريدة من نوعها عن قدر الخطر الذي يمثله. ومن ثم يعرض القسم الثالث من هذا التقرير بإيجاز تاريخ وصول صدام للسلطة ونظام حكمه وتاريخ العدوان الذي مارسه في المنطقة. ما يدرج القسم الثالث إنتهاكات صدام لحقوق الإنسان بما في ذلك سجلات التعذيب والاعتقال الجماعي والإعدام دون محاكمة.
10. كما يعرض التقرير بإيجاز لكيفية تمويل العراق برنامج التسلح الخالص به حيث تمكن العراق من كسب دخل غير مشروع يصل إلي حوالي ثلاثة بلايين دولار أمريكي خارج إطار رقابة الأمم المتحدة في عام 2001.

القسم الأول
برامج العراق الكيماوية والبيولوجية والنوية والبالستية
الفصل الأول: دور الإستخبارات

1. منذ أن سحبت الامم المتحدة مفتشيها من العراق عام 1998 لم يكن هناك إلا القليل من المعلومات العلنية عن برامج العراق الكيماوية والبيولوجية والنوية والبالستية. كما أن الكثير من تلك المعلومات المتاحة علانية عن قدرات العراق ونواياها باتت قديمة. إلا أنه بين أيدينا نخبة من المعلومات السرية عن هذه البرامج وعن نوايا صدام والتي جمعتها أجهزة الاستخبارات [مؤخراً]. ومصدر هذه المعلومات بشكل أساسي هو أجهزة الاستخبارات والتحليل والمتابعة البريطانية وبالتحديد: جهاز الاستخبارات السرية SIS ، والقيادة المركزية للاتصالات الحكومية GCHQ وجهاز أمن الدولة وجهاز الاستخبارات العسكرية DIS. كما أننا على اطلاع بالتقارير الاستخباراتية لحلفائنا القرب.
2. نادراً ما تحوي التقارير الاستخباراتية وصفا كاملاً للنشاطات التي يحاول [الطرف الآخر] إخفاءها وإبقائها مخفأة. ونظام صدام بطبيعته يجعل من العراق هدفاً صعباً لأجهزه الاستخبارات. إلا أن التقارير الاستخباراتية المتوافرة لدينا أتاحت لنا معلومات مهمة ونظرة عميقة في برامج العراق ومنحاه في التفكير العسكري. وتشكل هذه التقارير الاستخباراتية بالإضافة إلي ما نعرفه من مصادر أخرى- تشكل أساس فهمنا لقدرات العراق كما تضيف معلومات جديدة وهامة للتحليلات العلنية المنشورة والمتاحة للاطلاع العام. وبما أنه من واجبنا حماية مصادرنا الاستخباراتية فإن هناك حداً لما يمكن نشره من معلومات.
3. إن قدرات العراق [العسكرية] ظلت محل نظر ومراجعة دورية من جانب لجنة الاستخبارات المشتركة JCD التي تطلع رئيس الوزراء وكبار الوزراء على آخر التطورات التي جمعتها اللجنة من كافة مصادرها. ويحتوي الجزء الأول من هذا التقرير علي جانب هام من آراء اللجنة والتي كونتها في الفترة ما بين عام 1999 وعام 2002.

لجنة الاستخبارات المشتركة JCD : هي لجنة تابعة لمجلس الوزراء يعود تاريخها إلى عام 1939 تضم رؤساء وكالات الأمن والاستخبارات الثلاث (جهاز الاستخبارات السرية و القيادة المركزية للاتصالات الحكومية وجهاز أمن الدولة) مع رئيس أركان استخبارات الدفاع وكبار صانعي القرار السياسي في كل من وزارات الخارجية والدفاع والداخلية والخزانة ووزارة التجارة والصناعة وممثلين من وزارات ووكالات حكومية أخرى حسبما تقتضى المصلحة. وتعد هذه اللجنة تقارير تقييم دورية عن الوضع التخبري تعرض على رئيس الوزراء وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين. وتغطي هذه التقارير العديد من الموضوعات المتعلقة بالسياسة الخارجية ومسائل الأمن الدولي. وتجتمع اللجنة المشتركة أسبوعياً بمقر مجلس الوزراء.

برامج العراق: 1971-1998

1- صالعت العراق في أبحاث الحرب الكيماوية والبيولوجية منذ أكثر من 30 عاماً حيث بدأت أبحاثها في الحرب الكيماوية عام 1971 في موقع صغير تحت حراسة جيدة في رشاد شمال شرق بغداد. وقد أجريت أعمال البحث هناك على عدد من الأسلحة الكيماوية التي تشمل غاز الخردل و سي إس (غاز الأعصاب) وتابون. وفيما بعد في عام 1974 أنشئت مؤسسة خصيصاً لهذا الغرض سُميت الحسن بن الهيثم. وفي أواخر السبعينات وُضعت خطط لبناء مرفق كبير للبحث والإنتاج على نطاق تجاري في الصحراء على بعد

تأثيرات الأسلحة الكيماوية

الخردل: هو سائل يُعطي بخاراً خطراً يتسبب في حروق وتقرحات للجلد المكشوف. وعند استنشاقه يضر غاز الخردل الجهاز التنفسي، وعند ابتلاعه يتسبب في التقيؤ والإسهال. وإنه يهاجم ويضر العينين والأغشية المخاطية والرئتين والجلد والأعضاء المنتجة للدم.

تابون و سرين sarin و في إكس VX: كلها غازات أعصاب أكثرهاسمية VX. وهي كلها تهاجم وتضر الجهاز العصبي وتنتج تشنجات عضلية وشلل. وإن وجود كمية قليلة لحد 10 ميلي جرام من مادة VX على الجلد يمكن أن يتسبب في موت سريع.

70 كيلومتراً شمال غرب بغداد تحت غطاءٍ بإسم مشروع 922. ثم أصبح إسمها مؤسسة المثني الحكومية وأيضاً معروفة بإسم المثني، وقد تم تشغيلها تحت الإسم المستعار المؤسسة العامة لإنتاج المبيدات الحشرية بالعراق وبدأت العمل عام 1982 - 83. وبها خمسة أقسام للبحث والتطوير كل منها له مهمة متابعه برامج مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، لقد كان موقع المثني هو مرفق الإنتاج الرئيسي للأسلحة الكيماوية وقد اتخذ أيضاً مركز الصدارة في التسليح بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية شاملاً كافة جوانب إختيار وتطوير السلاح بالإشتراك مع الجهات العسكرية. وبموجب المعلومات التي زودها العراقيون فيما بعد، بلغت الطاقة الإنتاجية الكلية عام 1991 معدل 4000 طن من المواد في السنة ولكننا نقدر أنها قد تكون أعلى من ذلك. وكان في مساندة مرفق موقع المثني ثلاثة مرافق مستقلة للتخزين وإنتاج المواد الوسيطة والمعروفة بإسم فالوجا 1 و 2 و 3 بالقرب من الحبانیه شمال غرب بغداد ولم تكتمل أجزاء منها عندما تم قصفها بشدة عام 1991 أثناء حرب الخليج.

2- بدأت العراق أبحاث الحرب البيولوجية (الجرثومية) في منتصف السبعينات. وبعد البحث على نطاق صغير، صدرت التعليمات بإنشاء مرفق متخصص للبحث والتطوير في السلطان معروف بإسم سلمان باك. وهو محاط من ثلاثة جوانب بنهر دجله ويقع على بعد 35 كيلومتراً جنوب بغداد. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في أبحاث الأسلحة البيولوجية في هذه المرحلة المبكرة، قررت العراق أن تركز جهودها على تطوير الأسلحة الكيماوية وأنظمة إستخدامها على الأهداف في المثني. ومع إندلاع حرب إيران والعراق في أوائل الثمانينات، إنتعش برنامج الأسلحة البيولوجية. كما أن تعيين الدكتور رحاب طه عام 1985 لترأس الفريق الصغير لأبحاث الأسلحة البيولوجية في المثني كان له أثره في المساعدة على تطوير وتنمية البرنامج.

تأثيرات الأسلحة البيولوجية

الجمرة الخبيثة (الأنثراكس) Anthrax مرض يسببه جرثومة عَصَوِيَّة أنثراكس *Bacillus Anthracis* وبإستنشاق الأنثراكس تظهر أعراض المرض المتوقعة في الحرب البيولوجية. وقد تختلف الأعراض ولكن قد تشمل الحمى والنزيف الداخلي. وفترة الحضانة للأنثراكس هي من يوم إلى سبعة أيام وفي معظم الحالات تحدث خلال يومين من التعرض للجرثومة.

بوتولينوم توكسين Botulinum toxin وهو من أكثر المواد سمية المعروفة للإنسان. وأول أعراضه للتسمم قد تظهر في مرحلة مبكرة تصل إلى ساعة واحدة بعد التعرض أو تتأخر لحد 8 أيام بعد التعرض، مع فترة حضانة تتراوح من 12 إلى 22 ساعة. ويؤدي الشلل إلى الوفاة بالإختناق.

أفلاتوكسين Aflatoxins وهي سميات فطرية تكمن فيها الكارسينوجينات المسببة للسرطانات. ومعظم الأعراض قد تستغرق وقتاً للظهور. فإن المنتجات الغذائية الملوثة بمادة الأفلاتوكسين يمكن أن تتسبب في الإلتهاب الكبدي والسرطان. ويمكن أن تؤثر أيضاً على السيدات الحوامل مما يؤدي إلى موت الجنين أو الأجهاض أو ولادة أطفال بتشوهات.

ريسين Ricin وهو مشتق من بذرة الخروع وقد يتسبب في فشل في عدة أعضاء مما يؤدي إلى الوفاة خلال يوم أو يومين من إستنشاقه.

وفي نفس الوقت أجريت عدة خطط لتطوير موقع سلمان باك لتحويله إلى مرفق آمن لأبحاث للحرب البيولوجية. وإستمرت الدكتوراة رحاب طه في العمل مع فريقها في المثنى حتى عام 1987 عندما إنتقلت إلى موقع سلمان باك الذي كان تحت سيطرة مديريةية المخابرات العامة. وتم تزويد بإمكانيات هائلة للبرنامج منها إنشاء مرفق إنتاج مُتخصص (مشروع 324) في الحكم. وبدأ إنتاج هذه المواد عام 1988 حيث تم عمل إختبار على أسلحتها وأجريت فيما بعد تعبئة للذخيرة بالإشتراك مع العاملين في مؤسسة المثنى الحكومية. ومن منتصف التسعينات تم الاستيلاء على مرفق مدنية أخرى وتعديل بعضها لإستخدامها في إنتاج الأسلحة البيولوجية وإبحاثها وتطويرها. وقد إشمطت هذه المؤسسات:

- معهد الدوارة لأمصالح الحمى القلاعية الذي أنتج المادة السمية *Botulinum toxin*. وأجريت فيه أبحاث جرثومية. وهناك بعض الإستخبارات التي تفيد بأنه أجريت به إختبارات أيضاً على جرثومة الجمرة الخبيثة؛

- مركز الفضاليه لأبحاث المياه والزراعة حيث إعترفت العراق بأنه تولى إنتاج مادة أفلاتوكسين *Aflatoxins* وأبحاث على الهندسة الوراثية.

مع إندلاع حرب الخليج قامت العراق بإنتاج كميات كبيرة جداً من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. ومن سلسلة من الإقرارات العراقية المقدمة للأمم المتحدة خلال التسعينات نعرف أنه مع حلول عام 1991 قاموا على الأقل بإنتاج:

- 19000 لتر من مادة *Botulinum toxin* و 8500 لتر من الأنثراكس *Anthrax* و 2200 لتر من *Aflatoxin* وكانوا يعملون على إنتاج عدد من الأسلحة البيولوجية الأخرى.

- 2850 طن من غاز الخردل و 2100 طن من تابون *tabun* و 795 طن من سارين *sarin* وسيكلوسارين *cyclosarin* و 3 و9 طن من *VX*.

_4

أنشئَ برنامج العراق النووي تحت إسم مفوضية الطاقة الذرية العراقية في الخمسينات. وتحت إتفاقية تعاون نووي تم توقيعها مع الإتحاد السوفيتي عام 1959 تم بناء مركز أبحاث نووية مجهز بمفاعل أبحاث وذلك في المركز الرئيسي العراقي للأبحاث النووية العراقية في التويته. وقد عمل مفاعل الأبحاث حتى عام 1991. ونتيجة لإرتفاع عائدات النفط العراقية في أوائل السبعينات أمكن دعم التوسعات في برنامج الأبحاث. وقد تدعم ذلك في منتصف السبعينات بحيازة مفاعلين للأبحاث يعملان بوقود اليورانيوم عالي الإخصاب ومعدات صنع الوقود ومعالجته. ومع حلول نهاية 1984 حصلت العراق على الإكتفاء الذاتي من خام اليورانيوم. وقد تم تدمير أحد المفاعلات في الهجوم الجوي الإسرائيلي في يونيو 1981 قبل أن يصبح جاهزاً للعمل بوقت قصير أما المفاعل الآخر لم يكتمل أبداً.

-5

مع حلول منتصف الثمانينات كان لتدهور الوضع العراقي في الحرب مع إيران أثره في تعجيل الإهتمام المتجدد في الإستخدام العسكري للتكنولوجيا النووية. وقد تم تخصيص موارد إضافية لتطوير التكنولوجيات بهدف لإخصاب اليورانيوم بالنظائر المنشطرة كوقود إنشطارى لإستعمالها في الأسلحة النووية. وكان اليورانيوم المخصب مفضلاً نظراً لسهولة إنتاجه في سرية عن مادة البلوتونيوم البديلة. وإتبعته العراق برامج متوازية لإنتاج اليورانيوم عالي الإخصاب (HEU) وفصل النظائر المشعة (icotpoe) كهرومغناطيسياً (EMIS) والإخصاب بالطرد المركزي بالغاز. ومع حلول عام 1991 إكتمل تقريباً بناء مرفق تغذية اليورانيوم بطريقة الفصل الكهرومغناطيسي للنظائر وكان هناك مرفقاً آخر تحت الإنشاء. ولكن لم تنجح العراق إطلاقاً في تكنولوجيا الفصل الكهرومغناطيسي للأيزوتوب وتم وقف البرنامج عام 1991. وقررت العراق أن تركز على أجهزة الفصل بالطرد المركزي للغاز كوسيلة لإنتاج الوقود اللازم. وكانت هناك أيضاً مرافق للفصل بالقوة الطاردة المركزية تحت الإنشاء ولكن تصميم جهاز الفصل بالطرد المركزي لم يكن مطوراً عندئذ. وفي أغسطس 1990 دبرت العراق برنامج سريع لتطوير سلاح نووي واحد خلال سنة. وقد توقع هذا البرنامج حدوث تطور سريع في الجهاز الصغير لفصل الغاز المكون من 50 وحدة لإنتاج يورانيوم مخصب من النوع المستخدم في هذه الأسلحة وذلك بإستعمال الوقود من مفاعل الأبحاث السوفيتي الذي كان بالفعل مخصب بصورة كبيرة حيث تم إستعمال الوقود الذي لم يُستعمل من المفاعل الذي دمره الإسرائيليون. و بحلول حرب الخليج، حقق البرنامج السريع تقدماً قليلاً.

-6

كان الهدف المعلن للعراق هو إنتاج رأس صاروخ قوته التقييرية 20 كيلو طن حيث تم إنتاج تصميمات الأسلحة لأبسط أنواع الأسلحة لنوع الإنفجار الضمني وقد كانت هذه التصميمات مماثلة للجهاز المستخدم في ناجازاكي عام 1945. كما عملت العراق أيضاً على مفاهيم متطورة بصورة أكثر.

تأثير تفجير نووي قوته 20 كيلو طن

إن تفجير رأس نووي قوته 20 كيلو طن فوق مدينة قد يؤدي إلى تسوية مساحة تبلغ 3 ميل مربع بالأرض تماماً. ويمكن أن تتسبب صدمة الانفجار والإشعاعات المنبعثة منه في محيط دائرة نصف قطرها 1.6 ميل في حدوث 80% من الإصابات، 75% منها مميتة. وخلال المسافة بين 1.6 و 3.1 ميل من مركز التفجير عادة ما يكون هناك نسبة إصابات قدرها 10%.

مع حلول عام 1991 تم دعم البرنامج بنخبة كبيرة من الخبرات النووية العراقية بالإضافة إلى مستندات البرنامج وقواعد البيانات ومرافق بنية تحتية للتصنيع وقد أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في تقاريرها أن العراق:

- قد عمل تجارب بمقتضرات شديدة لإنتاج موجات صدمية إنفجارية؛
- إستثمر جهوداً هائلة لفهم الخيارات المتنوعة منشطات النيوترون؛
- أحرزت تقدماً ملموساً في تطوير القدرات لإنتاج وصب وميكنة مادة اليورانيوم.

صواريخ سكود SCUD

قام الإتحاد السوفيتي بتطوير صاروخ بالستي قصير المدى متحرك الموقع اسمه سكود في الخمسينات حيث إستعانوا بالتكنولوجيا الألمانية المطورة V-2 في الحرب العالمية الثانية.

ولعدة سنوات، كان هذا الصاروخ هو الدعامة الرئيسية لقوات الصواريخ التكتيكية للسوفيت وحزب وارسو، كما تم تصديره أيضاً بصورة موسعة. وكان من ضمن الجهات التي إستوردت صواريخ السكود سوفيتية الصنع: العراق وشمال كوريا وإيران وليبيا، على الرغم من أن الإتحاد السوفيتي لم يبيعها مباشرة كلها.

-7

قبل حرب الخليج، طورت العراق صناعة الصواريخ البالستية المتطورة جيداً. وقد تم إطلاق عدد من الصواريخ في حرب الخليج حيث كانت من النوع العراقي المطور لصاروخ سكود، وهي الحسين الذي إمتد مداه إلى 650 كيلومتراً. وكان لدى العراق حوالي 250 صاروخ مستورد من نوع سكود قبل حرب الخليج بالإضافة إلى عدد غير معروف من المحركات والمكونات المنتجة محلياً. وقد عملت العراق على أنواع أخرى لصواريخ سكود الممتدة المدى مثل العباس الذي كان مداه 900 كيلومتراً. كما كانت العراق تتشدد أيضاً أن تصمم هندسياً محرك سكود بهدف إنتاج صواريخ جديدة. وقد تبين من الإستخبارات الحديثة أنهم ربما نجحوا في ذلك الوقت. وعلى وجه الخصوص كان لدى العراق خطط لإنتاج صواريخ جديدة مستمدة من نوع سكود يبلغ مداها 1200 كيلومتراً. كما قامت العراق أيضاً بعمل إختبار طيران جزئي لعربة إطلاق تابعة متعددة المراحل بناءً على تكنولوجيا صاروخ سكود المعروف بإسم العبيد. وأيضاً خلال تلك الفترة طورت العراق البدر 2000، ويبلغ مداه 700 إلى 1000 كيلو متر وهو صاروخ بمادة داسرة صلبة على مرحلتين (يعتمد على الجزء العراقي في برنامج كوندور للثمانينات الذي أقيم بالتعاون مع الأرجنتين ومصر). وكانت هناك خطط لأنظمة متابعة لوقود صلب دافع مداه 1200 إلى 1500 كيلومتر.

إستعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية

-8

إستخدمت العراق بصورة متكررة تشكيلة متنوعة من الأسلحة الكيماوية خلال حرب إيران والعراق. وهناك لازال العديد من المصابين في المستشفيات الإيرانية يعانون من الآثار طويلة المدى لأنواع متعددة من أمراض الرئة والسرطان. وفي 1988 إستخدم صدام أيضاً غاز الخردل وغازات الأعصاب ضد الأكراد العراقيين في حلبجة في شمال العراق (أنظر المربع الموجود في صفحة 15). وتختلف التقديرات، ولكن بحسب مراقبي حقوق الإنسان لقي 5000 شخصاً حتفهم.

-9

إستخدمت العراق كميات كبيرة من غاز الخردل وتابون وسارين أثناء الحرب مع إيران متسببة في إصابة ما يزيد عن 20,000 إيراني. وبعد الهجوم على حلبجة بشهر واحد إستخدمت القوات العراقية ما يزيد عن 100 طن من غاز السارين ضد الجنود الإيرانيين في شبه جزيرة الفاو. وخلال الأشهر الثلاثة التالية إستخدمت القوات العراقية غاز السارين وغازات الأعصاب الأخرى على الجنود الإيرانيين مما تسبب في إصابات كثيرة.

الهجوم على حلبجه

في يوم الجمعة الموافق 17 مارس 1988 قامت طائرات الحرب العراقية بقذف قرية حلبجه. وقد إستغرق الغزو بضعة دقائق. إستغرق صدام حسين الأسلحة الكيماوية ضد شعبه هو. وقد وصف أحد الأكراد آثار الهجوم بالأسلحة الكيماوية على قرية أخرى: "لقد كانت أخوتي وزوجتي يعانون من نزيف في الدم وتقيؤ من أنفهم وفمهم. وكانت رؤوسهم مائلة على إحدى الجانبين. وكانوا يأنون ويتوجعون. ولم أستطع أن أفعل كثيراً فكنت أنظف وأزيل الدم والقي من أفواههم وأحاول في كل مرة أن أساعدهم على التنفس مرة أخرى. فلقد قمت بعمل تنفس إصطناعي عليهم ثم أعطيت كل منهم حقنيتين. كما قمت بدعك كريمات علاجية على جسد زوجتي وشقيقتي".

(من الجرائم ضد الإنسانية؛ المؤتمر الوطني العراقي)

من ضمن جثث الضحايا في حلبجه كان هناك أطفال لقوا مصرعهم عندما كانوا يلعبون خارج منازلهم. وفي أماكن أخرى كانت الشوارع مكدسة بجثث الضحايا.

10- من الإقرارات العراقية للأمم المتحدة بعد حرب الخليج، نعلم أنه مع حلول عام 1991 أنتجت العراق تشكيلة متنوعة من وسائل الهجوم بالأسلحة الكيماوية والنووية على الأهداف ومنها أكثر من 16,000 قنبلة حرة السقوط وأكثر من 110,000 صاروخ وقذيفة مدفعية. كما إعترفت العراق أيضاً للمفوضية الخاصة للأمم المتحدة بأنه كان لديها 50 رأس حرب للأسلحة الكيماوية و 25 رأس قذيفة للأسلحة البيولوجية متوفرة لصواريخها البالستية.

إستعمال الصواريخ البالستية

11- أطلقت العراق أكثر من 500 صاروخ من نوع سكود على إيران أثناء الحرب الإيرانية العراقية على كل من أهداف مدنية وعسكرية و 93 صاروخ من نوع سكود أثناء حرب الخليج. وقد تم توجيه الصواريخ الأخيرة على إسرائيل وقوات التحالف الموجودة في منطقة الخليج.

12- في نهاية حرب الخليج، أصر المجتمع الدولي بأن ترسانة العراق من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ البالستية يجب تدميرها وإبطال مفعولها. وكانت الطريقة المختارة لتحقيق ذلك بتأسيس المفوضية الخاصة التابعة

للأمم المتحدة UNSCOM والقيام بعمليات التفتيش الإقتحامية داخل العراق وإزالة أسلحتها الكيماوية والبيولوجية وصواريخها البالستية ذات مدى يزيد عن 150 كيلو متراً. وقد تم تكليف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإلغاء وإبطال برنامج العراق للأسلحة النووية. وبين 1991 و 1998 نجحت المفوضية الخاصة التابعة للأمم المتحدة في تحديد مكان كميات كبيرة جداً من الأسلحة الكيماوية والصواريخ البالستية وتدميرها بالإضافة إلى مرافق الإنتاج المرتبطة بها. كما دمرت أيضاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرافق البنية التحتية لبرنامج الأسلحة النووية الخاص بالعراق وإزالة المواد النووية الرئيسية. وقد تم تحقيق ذلك على الرغم من الأعمال المستمرة من التحرشات والإعاقة والخداع والإنكار (أنظر الجزء 2). وبسبب ذلك توصلت المفوضية الخاصة للأمم المتحدة في 1998 إلى قرار بأنها لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المقررة. وتم سحب المفتشين في ديسمبر 1998.

13- بناءً على تقرير المفوضية الخاصة للأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن في يناير 1999 والتقارير السابقة له الصادرة من نفس المفوضية فإننا نقدر بأنه عندما ترك مفتشو الأمم المتحدة العراق لم يتمكنوا من إعطاء تفسيرات بخصوص:

- كمية تصل إلى 360 طن من أسلحة الحرب الكيماوية السائبة ومنها 1 طناً من غاز الأعصاب VX؛
- كمية تصل إلى 3000 طن من الكيماويات الوسيطة وتشمل حوالي 300 طن كانت في البرنامج العراقي للحرب الكيماوية مخصصة لإنتاج VX؛
- مستنبتات البكتيريا المشتراة لإنتاج الأسلحة البيولوجية (كمية كافية لإنتاج ما يزيد عن ثلاثة أضعاف 8500 لتر من بؤر أنثراكس التي يعترف العراقيون بأنهم قد صنعوها؛
- كمية تزيد عن 30,000 من الذخيرة الخاصة لإطلاق الأسلحة الكيماوية والبيولوجية على الأهداف.

14- إن مغادرة مفتشي المفوضية الخاصة للأمم المتحدة يعني أن المجتمع الدولي لم يتمكن من تحديد مدى الصدق خلف هذه التناقضات الكبيرة مما يجعل قدرته شبه منعدمة بشدة لمراقبة وتقييم محاولات العراق المستمرة لإعادة تنفيذ برامجها.

الفصل الثالث : الوضع الحالي 1998 – 2002 .

1. يبين هذا الفصل ما نعرفه عن برامج صدام حسين الكيماوية والبيولوجية والنووية والبالستية استناداً على جميع الإثباتات المتوفرة وفي الأخذ بالاعتبار النتائج من مفتشي الأمم المتحدة والمعلومات الأخرى المتوفرة علناً ، فإنه يعتمد بنحو كبير على المعلومات الاستخباراتية الأخيرة حول جهود العراق ببرامجه وقدراته منذ عام 1998 .

الاستنتاجات الرئيسية هي :

- يوجد لدى العراق قدرة قابلة للاستعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وذلك نقضاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 والتي شملت الإنتاج الحديث للوسائل الكيماوية والبيولوجية .
- يستمر صدام حسين بتعليق أهمية كبيرة لحوزة أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية والتي يعتبرها كأساس لقوة العراق الإقليمية ، فهو يعقد العزم على الاحتفاظ بهذه القدرات .
- يستطيع العراق بتوصيل الوسائل الكيماوية والبيولوجية باستخدام تشكيلة شاملة من قذائف المدفعية والقنابل ذات الإسقاط الحر والرذذات والصواريخ البالستية (البعيدة المدى) .
- يستمر العراق بالعمل على تطوير الأسلحة النووية وذلك نقضاً للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار وخلافاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 . لقد تم شراء اليورانيوم من أفريقيا والتي لا يوجد له أي استعمال نووي مدني في العراق .
- يملك العراق أنواع من تشكيلة شاملة لصواريخ << سكود >> البالستية خلافاً لقرار مجلس الأمن رقم 687 وهذه قادرة على التوصل إلى قبرص و طهران وشرق تركيا وإسرائيل . وكذلك يقوم بتطوير صواريخ بالستية بمدى أبعد
- يتصور التخطيط العسكري الحالي للعراق بالتحديد استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية .
- تستطيع القوات العسكرية العراقية باستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وذلك بوضع مراكز القيادة والسيطرة والإدارة في موضعها الملائم . وتستطيع القوات العسكرية العراقية نشر هذه الأسلحة خلال خمسة وأربعين دقيقة من القرار لإجراء ذلك .
- تعلم العراق درساً من أعمال تفتيش الأسلحة التي قد قامت بها الأمم المتحدة سابقاً وهو يتخذ خطوات الان إخفاء وتوزيع المعدات والوثائق الحساسة مقدماً من رجوع المفتشين .
- يتم تمويل برامج العراق الكيماوية والبيولوجية والبالستية تمويلاً جيداً .

الأسلحة الكيماوية والبيولوجية

تقييم لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) 1999 – 2002 .

2. منذ انسحاب المفتشين قامت لجنة الاستخبارات المشتركة برصد الاثباتات ، وبما في ذلك معلومات سرية ، لاستمرار العمل على تطوير لقدرات العراق للحرب الكيماوية والبيولوجية . وفي النصف الأول من عام 2000 قامت اللجنة بملاحظة معلومات استخباراتية حول محاولات العراق للحصول على كميات من المواد الكيماوية ذات الاستخدام المزدوج وحول إعادة إعمار مرافق الإنتاج المدني في مواقع كانت سابقاً مرتبطة ببرنامج الحرب الكيماوية . وكذلك حاول العراق الحصول على مواد وأجهزة ذات الاستخدام المزدوج يمكن استعمالها في برنامج للحرب البيولوجية . لقد قام أفراد معروفين بارتباطهم ببرنامج الحرب الكيماوية حتى نشوب حرب الخليج بإجراء أعمال بحثية في الكائنات الممرضة . ثمة كانت معلومات بأن العراق قد بدأ في إنتاج وسائل الحرب البيولوجية في مرافق إنتاج متحركة . وقد بدأ

التخطيط لهذا المشروع في عام 1995 بإشراف الدكتورة رحاب طه المعروفة بدورها الرئيسي في البرنامج الذي كان قيد التطوير قبل حرب الخليج . واستنتجت لجنة الاستخبارات المشتركة بأن لدى العراق الخبرة والأجهزة والمواد اللازمة لإنتاج عوامل للحرب البيولوجية خلال أسابيع باستخدام مرافقه البيوتقنية الشرعية .

3. وفي منتصف عام 2001 كان تقييم اللجنة أن العراق يحتفظ ببعض العوامل والمواد الأولية ومعدات الإنتاج والأسلحة للحرب الكيماوية الباقية مما قبل حرب الخليج ، وهذه الإمدادات المخزونة ستمكن العراق من إنتاج كميات مهمة من غاز الخردل خلال أسابيع وغازات الأعصاب خلال أشهر . وصلت اللجنة إلى النتيجة بأن المعلومات المتوفرة حول المرافق العراقية السابقة للحرب الكيماوية والبيولوجية وإعادة الإعمار المحدود والإنتاج المدني تدل على استمرار برنامج للبحث والتطوير . تمثل هذه القدرات الكيماوية والبيولوجية التهديد الفوري من أسلحة العراق للدمار الشامل. ومنذ 1998 قام غياب المفتشين بمساعدة التطوير العراقي لأسلحة الدمار الشامل وبزيادة التجارة غير الشرعية عبر الحدود والتي بدورها قامت بتوفير العملة الصعبة.

4. وفي الأشهر الستة الماضية قامت لجنة الاستخبارات المشتركة بتأكيد اجتهادها حول القدرات العراقية لإجراء الحرب الكيماوية والبيولوجية وقدرت بأن العراق لديه الوسائل لإطلاق أسلحة كيماوية وبيولوجية.

المعلومات الاستخبارية الحديثة:

5. توفرت فيما بعد المعلومات من مصادر موثوقة بها والتي قامت بتكملة المعلومات وبالإضافة إلى المعلومات السابقة وتؤكد تقييم لجنة الاستخبارات المشتركة بأن لدى العراق أسلحة كيماوية وبيولوجية. كما دلت المعلومات بأن القيادة العراقية كانت تبحث عددا من النقاط الفاصلة تتعلق بهذه الأسلحة وهذه المعلومات شملت

- التأييد بأن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية تلعب دورا مهما في التفكير العسكري العراقي. وتبين المعلومات بأن صدام يعلق اهتماما كبيرا لحوزة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والتي يعتبرها الأساس للقوة العراقية الإقليمية. صدام يعتقد بأن الاحترام للعراق يعتمد على حوزة هذه الأسلحة والصواريخ القادرة على اطلاقها. تبين المعلومات بأن صدام يعقد العزم على الاحتفاظ بهذه القدرة ويدرك بأن الوزن السياسي العراقي يعقد العزم على الاحتفاظ بهذه القدرة ويدرك بأن الوزن السياسي العراقي سيحط اذا ارتكزت القوة العسكرية العراقية كلية على قواته العسكرية التقليدية.
- المحاولات العراقية للاحتفاظ بمنظوماته الحالية للأسلحة المحظورة : يقوم العراق حاليا باتخاذ الخطوات لمنع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة من العثور على دلائل بخصوص برنامجهم للأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وتبين المعلومات بأن صدام تعلم دروسا من أعمال التفتيش السابقة للأسلحة ولقد عين النقاط الضعيفة المحتملة في أسلوب التفتيش ويعرف كيفية استغلالها. من الممكن إخفاء المعدات والأوراق الحساسة بكل سهولة وذلك يحدث الآن في بعض الحالات. ان حيازة مرافق الانتاج المتحركة للعوامل البيولوجية ساهمت أيضا في مجهودات الإخفاء. صدام معتزم ألا يفقد القدرات التي استطاع تطويرها بشكل إضافي خلال السنوات الأربعة منذ ذهاب المفتشين
- استعداد صدام لاستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية: متشير المعلومات الإخبارية أن صدام مستعد لاستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية كجزء من مخططات العراق العسكرية بما

في ذلك إستخدامها ضد مواطني بلده من الشيعة. تبين المعلومات بأن القوة العسكرية العراقية تستطيع أن تنشر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية خلال خمسة وأربعين دقيقة من اصدار الأوامر لذلك.

العوامل الكيماوية والبيولوجية: المخزونات الباقية

6. عندما تم مواجهة العراق بالأسئلة عن المخزونات غير المحتسبة، ادعى العراق بصورة تكرارية بأنه إذا احتفظ بأية عوامل كيماوية من قبل حرب الخليج فسوف تتلف بنحو كبير يجعلها غير ضارة. إلا أن العراق اعترف للـ UNSCOM بأن لديه المعرفة والقدرة على إضافة مثبت لعوامل الأعصاب ووسائط أخرى للحرب الكيماوية الذي سيمنع مثل هذا التحلل. وفي عام 1997 قامت أونسكوم أيضا بفحص بعض الذخائر التي جرى ملؤها بغاز الخردل قبل عام 1991 ووجدت أنها بقيت سامة جدا ولم تظهر أية علامات تلف.

7. ادعى العراق بأنه تم تدمير جميع عوامله البيولوجية وأسلحته. لم يتم تقديم أي اثبات مقنع لدعم هذا الادعاء. وبالأخص لم يتمكن العراق من تعليل الفرق الكبير بين كمية وسائل النمو (مواد تغذية لازمة للنمو المتخصص) التي اشتراها قبل عام 1991 وكميات العوامل التي اعترف بانتاجها. ان الفرق كاف لانتاج ما يزيد عن ثلاثة أضعاف كمية الجمره الخبيثة التي ادعى بصنعها.

العوامل الكيماوية : قدرات الإنتاج .

8. تبين المعلومات بأن العراق استمر في انتاج العوامل الكيماوية. وخلال حرب الخليج تم تدمير عدد من المرافق التي كانت حسب تقارير المخابرات تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في مجهود العراق لتطوير الأسلحة الكيماوية . وبعد الهدنة قامت أونسكوم بتدمير المرافق والمعدات المستخدمة في برنامج العراق للأسلحة الكيماوية. جرى اعتناق معدات أخرى للاستخدام المدني اما في الصناعة أم في المؤسسات الأكاديمية حيث جرى ترقيمتها وفحصها ورصدها بنحو منتظم أو جرى وضعها تحت كاميرا للرصد وذلك لضمان عدم اساءة استعمالها. انتهى هذا الرصد عندما انسحبت أونسكوم من العراق في عام 1998 . إلا أن القدرات بقيت وعلى الرغم من قيام أونسكوم بتدمير المرفق الرئيسي لانتاج الأسلحة الكيماوية في المثنى لم يجر إعادة بناؤها فلقد تم إعادة بناء مصانع أخرى كانت تعمل في برنامج الحرب الكيماوية. وتضمن هذه مصنع الكلورين والفانولات في الفلوجة قرب الحبانية. وبالإضافة إلى استخدامها المدني فقد تم استخدام الكلورين والفانولات كيماويات المواد الأولية التي تساهم في انتاج العوامل الكيماوية.

9. تم إعادة بناء مرافق أخرى ذات الاستخدام المزدوج ويمكن استعمالها لدعم إنتاج العوامل الكيماوية والمواد الأولية . وتم إنشاء مرافق كيماوية جديدة بعضها بمساعدة أجنبية غير شرعية والأرجح أنها تعمل كليا الآن أو تكون جاهزة للإنتاج . تشمل هذه شركة ابن سينا في الترميا (انظر الشكل 1) والتي هي مركز للأبحاث الكيماوية ، فإنها تقوم بإجراء الأبحاث والتطوير والإنتاج للمواد الكيماوية التي جرى استيرادها سابقا ولكنها غير متوفرة الآن والتي يحتاج إليها للصناعات العراقية المدنية . إن المدير العام لمركز الأبحاث هو حكمت نعيم الجلو الذي كان يعمل قبل حرب الخليج في البرنامج العراقي للأسلحة النووية وبعد الحرب كان مسؤولا عن حفظ خبرة العراق في الميدان الكيماوي .

الشكل 1 : شركة ابن سينا في الترميا .

10. لقد تم تصليح أجزاء مجموع القعقاع الكيماوي التي جرى تدميرها في حرب الخليج وهي تشتغل الآن . ويجدر بالاهتمام الخاص عناصر المنشأة لإنتاج الفوسجين في القعقاع . لقد جرى تدميرها تدميراً كبيراً خلال حرب الخليج وتم تفكيكها تحت إشراف << أونسكوم >> علماً جرى إعادة بنائها منذ ذلك الحين . مع أن الفوسجين يوجد له استخدامات صناعية فيمكن أيضاً استخدامها بتلقاء نفسه كعامل كيماوي أو كمادة أولية لغازات الأعصاب .

11. يحتفظ العراق بالخبرة في الأبحاث في ميدان الحرب الكيماوية وإنتاج العوامل وصنع الأسلحة ، ويبقى في العراق معظم الموظفين المشتركين سابقاً في البرنامج . وبينما عثرت << أونسكوم >> على عدد من الكتيبات التقنية لإنتاج عوامل كيماوية ومواد أولية حاسمة فإن العراق يدعي بأنه قام بوحده بتدمير معظم الوثائق التقنية إلا أنه لا يمكن تأكيد هذا الادعاء ومن المحتمل جداً أنه ليس صادقاً . تبين المعلومات الحديثة بأن العراق ما زال يبحث موضوع أساليب إخفاء مثل هذه الوثائق لضمان عدم اكتشافها من قبل مفتشي الأمم المتحدة في مستقبل .

مشكلة مرافق ذات الاستخدام المزدوج .

إن معظم الأجزاء والامدادات المستخدمة في أسلحة الدمار الشامل وبرامج تطوير وصنع صواريخ بالستية هي ذات الاستخدام المزدوج . وعلى سبيل المثال ، سيكون لأي مصنع بتروكيماوي مهم أو صناعة بيوتقنية ، بالإضافة إلى الهيئات الصحية العامة ، حاجة شرعية لمعظم المواد والمعدات لصنع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، وبدون وجود مفتشي الأمم المتحدة سيكون من الصعب التأكيد من الطبيعة الحقيقية لعدد من البرامج العراقية .

وعلى سبيل المثال : قام العراق ببناء مجمع كيماوي كبير جديد وهو مشروع يبني في الشرق في الصحراء في شمال غرب العراق (انظر الشكل 2) . وهذا الموقع هو مرفق تحصيب اليورانيوم سابقاً والذي جرى تدميره خلال حرب الخليج وتم جعله غير فعال تحت إشراف الهيئة الدولية للطاقة الذرية . جرت إعادة بناء جزء من الموقع - ولقد بدأ العمل فيه في عام 1992 - كمجمع إنتاج كيماوي . وبالرغم من وقوع هذا الموقع بعيداً عن المناطق المأهولة فإنه محاط بجدار عال مع أبراج مراقبة ويقوم حراس مساحين بحراسته . وتبين تقارير استخبارية بأنه سينتج حامض النتريك الذي يمكن استخدامه في المواد المتفجرة ووقود الصواريخ وتنقية اليورانيوم .

الشكل 2 : مرافق الشرق لإنتاج الكيماوي .

العوامل البيولوجية : قدرات الإنتاج .

12. نعرف من المعلومات بأن العراق استمر في إنتاج عوامل الحرب البيولوجية ، وكما هو الحال مع بعض المعدات الكيماوية قامت أونسكوم بتدمير فقط المعدات التي يمكن ربطها مباشرة في إنتاج الأسلحة البيولوجية . وتوجد أيضاً للعراق قدرته الهندسية لتصميم وبناء معدات التخميم وأجهزة الطرد المركزي ومجففات المرذوذ ومعدات أخرى متعلقة بالعوامل البيولوجية ويعتبر أن العراق يتمتع بالاكتمال الذاتي في التقنية المطلوبة لإنتاج الأسلحة البيولوجية . إن معظم الموظفين ذوي الخبرة الذين كانوا ناشطين في البرنامج ظلوا في العراق . لقد تم أيضاً شراء المعدات ذات الاستخدام المزدوج ولكن لعدم وجود الرصد من قبل مفتشي الأمم المتحدة فإنه من الممكن أن العراق قد قام بتحويلها إلى برنامج للأسلحة البيولوجية . ومن الممكن استخدام هذه المعدات التي جرى شراؤها مؤخراً ، والأجهزة الأخرى التي كانت خاضعة للرصد سابقاً ، في برنامج منبعت جديد للحرب البيولوجية . ومن المرافق المثيرة للاهتمام :

- مصنع إنتاج زيت الخردع في الفلوجة : جرى تدميره خلال الهجومات الجوية البريطانية والأمريكية في عام 1998 (عملية ثعلب الصحراء) إلا أنه تمت إعادة بناؤه ، ومن الممكن استخدام بقايا لباب حبة الخردع في إنتاج العامل البيولوجي << ريسين >> .

- منشأة الدورة لإنتاج لقاح مرض الحمى القلاعية التي اشترك في إنتاج العوامل البيولوجية والأبحاث قبل حرب الخليج .

- مصنع العامرية لإنتاج المصول واللقاح في أبو غريب . وأثبتت أونسكوم بأن هذا المصنع تم استخدامه قبل حرب الخليج لإنتاج العوامل البيولوجية ومخزون البذور وإجراء الأبحاث في الكائنات الحية المتعلقة بالحرب البيولوجية . وقد قام الآن بتوسيع طاقة تخزينه .

13. أثبتت أونسكوم بأن العراق كان قد نظر في استخدام معامل متنقلة لإنتاج وسائط بيولوجية. ودلت المعلومات من الفارين خلال السنتين الماضيتين على وجود مثل هذه المرافق . وإن المعلومات الأخيرة أكدت بأن القوات العسكرية العراقية قد طورت مرافق متحركة ، وهذه ستساعد العراق على إخفاء وحماية إنتاج العوامل البيولوجية من الهجوم العسكري أو عمليات التفتيش من قبل الأمم المتحدة .

العوامل الكيماوية والبيولوجية : وسائل القذف .

14. يملك العراق عدة وسائل قذف مختلفة لكل من العوامل الكيماوية والبيولوجية ، وهذه تشمل :

- قنابل إسقاط حر : اعترف العراق لأونسكوم بأنه قد نشر الى موقعين قنابل ذات الاسقاط الحر مملووة بعوامل بيولوجية خلال عامي 1990 و 1991 . ولقد تم ملء هذه القنابل بالجمرة الخبيثة وسام البتيولينم وسام الأفلا . كما اعترف العراق أيضا بحيازة أربعة أنواع من القنابل الجوية مملووة بعوامل كيماوية مختلفة بما في ذلك خردل الكبريت والتابون والسارين الحلقي.

- قنابل المدفعية والصواريخ : استخدم العراق بنحو واسع ذخائر المدفعية المملووة بعوامل كيماوية خلال الحرب العراقية الإيرانية . ويمكن أيضا استخدام مدافع الهاون لقذف العوامل الكيماوية . وكذلك من المعروف أن العراق قام باختبار استخدام القذائف والصواريخ المملووة بالعوامل البيولوجية . ولقد ظل ما يزيد عن 20,000 ذخيرة مدفعية لم تقم أونسكوم باحتسابها .

- المرشات المحمولة بالطائرات والطائرات العمودية : قام العراق بدراسة بث العوامل البيولوجية باليروسول مستخدما هذه المناصات قبل عام 1991 . لم تستطع أونسكوم باحتساب العديد من هذه الوسائل . ومن المحتمل أن العراق يحتفظ بقدرة على بث كل من العوامل الكيماوية والبيولوجية بواسطة اليروسول فوق منطقة كبيرة .

- صواريخ الحسين البالستية بمدى 650 كم : العراق أخبر أونسكوم بأنه قد ملأ 25 رأسا حربية بالجمرة الخبيثة وسام البتيولينم وسام الأفلا . كما قام العراق أيضا بتطوير رؤوس حربية بالعوامل الكيماوية لصاروخ الحسين . اعترف العراق بإنتاج 50 رأسا حربية كيماويا لصاروخ الحسين الذي كان ينوى لقذف خليط من السارين والسارين الحلقي ، غير أن التحاليل التقنية لبقايا الرؤوس الحربية أظهرت آثارناج انحلال ال - VX التي تشير إلى أن بعض من رؤوس حربية إضافية جرى صنعها وملؤها بـ VX .

- صواريخ الصمود / ا بابل البالستية بمدى 150 كم زائد . إنه ليس من الواضح اذا تم تطوير رؤوس حربية كيميائية وبيولوجية اهذه المنظومات ولكن بالنظر إلى خبرة العراق في منظومات صواريخ أخرى فلقد رأينا بأن العراق له الخبرة التقنية لإجراء ذلك .

- البرنامج لتطوير الطائرة L-29 التي تقاد بالسيطرة عن بعد (انظر الشكل 3) : إننا نعرف من معلومات استخبارية بأن العراق حاول تعديل طائرة تدريب نفائة L-29 بحيث تتيح استخدامها كطائرة بدون طيار التي يكون بقدراتها الضمنية على قذف عوامل كيميائية وبيولوجية فوق منطقة كبيرة .

الحرب الكيميائية والبيولوجية : القيادة والسيطرة .

15. إن السلطة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تقع بالنهاية على عاتق صدام حسين ، إلا ان المعلومات تشير بأنه قد فوض هذه السلطة إلى ابنه قصي . وستشترك وحدات قوات الأمن الخاص والحرس الجمهوري الخاص بنقل أي أسلحة كيميائية وبيولوجية إلى الوحدات العسكرية . وتوجد لدى القوات العسكرية العراقية منظومات المدفعية والصواريخ على مستوى الفيلق في جميع أنحاء القوات المسلحة وتقوم هذه القوات بإجراء تمارين منظمة عليها . وتتمتع مديرية قوات الصواريخ بالسيطرة التشغيلية لمنظومات الصواريخ الاستراتيجية وبعض منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة .

الأسلحة الكيميائية والبيولوجية : الخلاصة .

16. تبين المعلومات بأن العراق يجري برامج سرية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وذلك خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 687 وقد استمر في إنتاج العوامل الكيميائية والبيولوجية . يوجد لدى العراق :

- عوامل وأسلحة كيميائية وبيولوجية متوفرة كلاً في ما كان مخزوناً في ما قبل حرب الخليج والإنتاج الأكثر حديثاً .

- القدرة على إنتاج عوامل كيميائية من غاز الخردل والتابون والساارين والساارين الحلقى و << في أكس >> (VX) القادرة على إنتاج خسائر جماعية .

- القدرة على إنتاج عوامل بيولوجية وباستطاعته على الأقل إنتاج الجمرة الخبيثة وسام البتيولينم وسام الأفلا والرسين . وطور العراق أيضاً مرافق متحركة لإنتاج العوامل البيولوجية .

- عدة وسائل قذف مختلفة .

- قوات عسكرية نحافظ القدرة على استخدام هذه الأسلحة مع مراكز قيادة وسيطرة وإدارة في مكانها .

الأسلحة النووية .

تقييمات لجنة الاستخبارات المشتركة 1999 – 2001 .

17. قامت لجنة الاستخبارات المشتركة منذ عام 1999 برصد محاولات العراق لإعادة برنامجه للأسلحة النووية . وفي منتصف عام 2002 قررت اللجنة بأن العراق استمر في البحث النووي بعد عام 1998 ، وقامت اللجنة بلفت النظر إلى المعلومات بأن العراق قد استدعى علماء في الميدان النووي إلى برنامج في عام 1998 ، ومنذ 1998 حاول العراق الحصول على مواد قد يمكن استخدامها في

بناء أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم .

الخبرة العراقية في الأسلحة النووية .

18. تصف الفقرتان 5 و 6 من الفصل الثاني البرنامج العراقي للأسلحة النووية قبل حرب الخليج . ويتضح من أعمال التفتيش التي قامت بها الهيئة الدولية للطاقة الذرية وتصريحات العراق بأنه بحلول عام 1991 قد تم تقدم كبير في كل من تطوير أساليب لإنتاج المادة الانشطارية وتصميم الأسلحة . قامت الهيئة بفك البنية التحتية الطبيعية لبرنامج الأسلحة النووية العراقية ، بما في ذلك المرافق والمعدات المكرسة لفصل اليورانيوم وتخصيبه ولتطوير وإنتاج الأسلحة ، وإزالة ما تبقى من اليورانيوم المخصب تخصيبا عاليا ، إلا أن العراق احتفظ وما زال يحتفظ بالعديد من علمائه وخبرائه الفنيين ذوي الخبرة في الميدان النووي والاختصاص في إنتاج المادة الانشطارية وتصميم الأسلحة . وتشير المعلومات بأن العراق يحتفظ بالوثائق والمعطيات المتعلقة بالبرنامج .

عناصر لبرنامج للأسلحة النووية : سلاح انشطاري نووي

يتكون سلاح انشطاري نووي نموذجي من :

- المادة الانشطارية للقلب وهي تعطي كميات هائلة من الطاقة الانفجارية التي تنتج من التفاعلات النووية عندما تصبح بحالة " حرج فائق " عبر الانضغاط العالي . تكون المادة الانشطارية عادة من اليورانيوم ذو التخصيب العالي أو البلوتونيوم ذو نوعية الملائمة للأسلحة .

- يمكن عمل اليورانيوم ذو التخصيب العالي في أجهزة الطرد المركزي بالغاز (انظر الإطار المنفرد) .

- يتم عمل البلوتونيوم بواسطة إعادة معالجة الوقود من مفاعل نووي .

- يحتاج إلى متفجرات للضغط على القلب النووي ، ويحتاج أيضا إلى تركيب معقد من كبسولات التفجير والحشوات المتفجرة إعطاء انضغاط متساو وسريع على القلب .

- إلكترونيات متطورة لتفجير المتفجرات .

- باديء نيوتروني لتحريض التفاعلات النووية .

(Weaponisation) : هو عبارة عن تحويل هذه المعلومات إلى أسلحة موثوق بها ويشمل:

- تطوير تصميم للسلاح عبر العلم المتطور تطورا عاليا وحسابات معقدة .

- تصميم هندسي ليتكامل مع منظومة القذف .

- معدات متخصصة لسبك وصنع أليا القلب النووي .

- مرافق مكرسة لتركيب الرؤوس الحربية . مرافق لاختبار كافة الأجزاء الفردية

والتصاميم .

إن التعقيد لهو أكثر بكثير للسلاح الذي يمكن تركيبه في رأس حربي لصاروخ من لقنبلة كبيرة مثل قنبلة ناكاساكي

تخصيب اليورانيوم لأجهزة الطرد المركزي بالغاز .

يتم فصل اليورانيوم على شكل فلوريد سداسي لليورانيوم إلى نظائر مختلفة داخل أنابيب دوارة تدور بسرعة أجهزة الطرد المركزي الخاصة . يتم توصيل المنات أو الآلاف من أجهزة الطرد المركزي على شكل مجموعة آلات لتخصيب اليورانيوم . إذا تم تخصيب نظيرة الـ U235 ، وهي أخف ، إلى ما يزيد عن 90% فيمكن عندئذ استخدامه في قلب السلاح النووي .

19. تبين المعلومات أن البرنامج العراقي الحالي يسعى تقريبا على النحو الأكيد للحصول على قدرة محلية لتخصيب اليورانيوم إلى الدرجة المطلوبة لسلاح نووي ، كما أنها تشير إلى أن المباشرة تركز على تخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي وهذه كانت إحدى الوسائل التي استخدمها العراق لإنتاج المادة الإنشطارية قبل حرب الخليج ، غير أنه كي يتمكن العراق من تطوير القنبلة النووية فعليه أن يحصل على بعض المعدات الأساسية بما في ذلك الأجزاء المركبة للطرد المركزي بالغاز وكذلك الأجزاء المركبة لإنتاج المادة الإنشطارية .

20. على أثر مغادرة مفتشي الأسلحة في عام 1998 تراكمت المعلومات التي تشير إلى أن العراق يبذل جهود سرية منظمة للحصول على التقنية ذات الاستخدام المزدوج والمواد ذات التطبيق النووي . تشرف الهيئة الدولية للطاقة الذرية على ما هو معلوم لدى العراق من اليورانيوم المعالج ، ولكن ثمة معلومات بأن العراق سعى للحصول على كميات مهمة من اليورانيوم من أفريقيا . ولا يوجد للعراق أي برنامج مدني فعال للطاقة النووية أو منشآت للطاقة النووية وعليه لا يوجد أي سبب شرعي للحصول على اليورانيوم .

البرنامج النووي المدني العراقي .

- إن البرنامج العراقي للطاقة النووية المدنية الذي طال عليه الزمن هو محصور في البحث على نطاق صغير والنشاطات التي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية هي محظورة بموجب قراري مجلي الأمن 687 و 715 .

- لا يوجد لدى العراق أي منشآت للطاقة النووية وعليه لا توجد أي حاجة إلى اليورانيوم كوقود .

- يوجد لدى العراق عدد من برامج البحث النووي في مجالات الزراعة والبيولوجيا والكيمياء والمواد والمستحضرات الصيدلانية ، ولا تحتاج أي من هذه النشاطات إلا لكميات صغيرة جدا من اليورانيوم ويستطيع العراق تزويد هذه من مواردها الخاصة .

- إن مفاعلات البحث العراقية هي دون التشغيل إذ تم تدمير إثنين منهما وواحد منها لم يتم إكماله .

21. إن النشاطات الأخرى لشراء المواد والمعدات منذ عام 1998 تشمل المحاولات لشراء :

- مضخات خوائية ويمكن استخدامها لإيجاد الضغط والحفظ عليه في مجموعة آلات الطرد المركزي بالغاز اللازمة لتخصيب اليورانيوم .

- خط كامل لإنتاج الأجهزة المغناطيسية للاستخدام في المحركات والمحامل العلوية للطرد المركزي بالغاز .

- فلوريد الهيدروجين لاماني (AHF) وغاز الفلورين . يستخدم فلوريد الهيدروجين لاماني عموماً في الصناعة البتروكيمياوية ويقوم العراق تكراراً باستيراد كميات كبيرة منها ، غير أنه يستخدم أيضاً في عملية تحويل اليورانيوم إلى فلوريد اليورانيوم السداسي للاستخدام في مجموعة آلات الطرد المركزي بالغاز .

- آلة كبيرة للفّ الخيوط يمكن استخدامها لإنتاج الدورات المصنوعة من ألياف الكربون لأجهزة الطرد المركزي بالغاز .

- آلة تعادل كبيرة يمكن استخدامها في أعمال التعادل الأولي في الطرد المركزي .

22. قام العراق أيضاً بمحاولات متكررة للحصول سريعاً على كمية كبيرة جداً (60000 أو ما يزيد) من أنابيب الأليومنيوم المتخصص . وهذا الأليومنيوم المتخصص بالذات يخضع للرقابة الدولية على التصدير بسبب تطبيقه الكامن في بناء أجهزة الطرد المركزي بالغاز المستخدمة في تخصيب اليورانيوم ، مع العلم بعدم وجود معلومات محددة تدل على أن القصد من هذا الأليومنيوم لبرنامج نووي .
الأسلحة النووية : القياس الزمني .

23. في أوائل عام 2002 قدرت لجنة الاستخبارات المشتركة بأن عقوبات الأمم المتحدة على العراق تعوق استيراد البضائع الضرورية لإنتاج المادة الانشطارية . قدرت اللجنة بأن طالما بقيت العقوبات فعالة فإن العراق لن يستطع إنتاج السلاح النووي محلياً . أما إذا أزيلت العقوبات أو أثبتت أنها غير فعالة فسيستغرق العراق خمس سنوات على الأقل لإنتاج سلاح ، إلا أننا نعرف بأن العراق يحتفظ بالخبرات ومعطيات التصميم المتعلقة بالأسلحة النووية ، وعليه فإننا نرى أن إذا حصل العراق على المادة الانشطارية والأجزاء المركبة الضرورية الأخرى من مصادر أجنبية فإن القياس الزمني لإنتاج سلاح نووي سيقصر ويمكن العراق على إنتاج سلاح نووي خلال سنة وستين .

الصواريخ الباليستية: تقييم لجنة الاستخبارات المشتركة: 1999- 2002

24. في منتصف عام 2001 لفتت لجنة الاستخبارات النظر إلى ما وصفته "كتغيير خطوي" في التقدم بشأن برنامج الصواريخ العراقي على مدى السنتين السابقتين. ولقد كان واضحاً من المعلومات الاستخبارية بأن مدى الصواريخ العراقية التي سمحت بها الأمم المتحدة والتي يفترض أن تقتصر على مدى 150 كم قد جرى تمديده وأن العمل على قدم وساق للحصول على محركات أكبر للصواريخ ذات المدى الأبعد.

25. في أوائل عام 2002 استنتجت لجنة الاستخبارات المشتركة بأن العراق قد بدأ في تطوير صواريخ بمدى يزيد عن 1000 كم. وقررت اللجنة بأنه إذا بقيت العقوبات فعالة فلن يتمكن العراق من إنتاج مثل هذا الصاروخ قبل 2007. لقد شكلت العقوبات وأعمال المفتشين السابقة مشاكل هامة لتطوير الصواريخ العراقية. وفي الأشهر الست الماضية أصبحت الجهود العراقية للحصول على المواد الأجنبية لبرنامج الصاروخ أكثر جراءة. وقررت اللجنة أيضاً بأن العراق قد احتفظ بما يصل إلى 20 صاروخاً من صواريخ الحسين من قبل حرب الخليج.

برنامج الصواريخ الباليستية العراقية منذ 1998

26. منذ حرب الخليج قام العراق بصورة علنية بتطوير صاروخين ذات المدى القصير لغاية مدى 150 كم والتي أجاز لها قرار مجلس الأمن 687. لقد جرى اختبار صاروخ الصمود ذات الوقود السائل بنحو واسع ويجري نشرها على الوحدات العسكرية. تشير المعلومات الاستخبارية أيضا بأن العراق يعمل على تمديد مداه على الأقل إلى 200 كم وذلك خرقا لقرار مجلس الأمن 687. كما يجري حاليا أيضا إنتاج الوقود السائل أبابيل 100 (الشكل 4) وربما كصاروخ غير موجه في هذه المرحلة. كما ثمة أيضا خططا لتمديد مداه على الأقل إلى 200 كم. وإذا تمت مقارنة بين الصواريخ ذات الوقود السائل والصواريخ التي تدار بالوقود الجامد فنجد أنها تمنح أكثر مساحة للتخزين والتدبير والتحركية. وهي أسرع أيضا في استخدامه وعدم استخدامه ويستطيع أن يبقى في حالة عالية من الاستعداد لفترات أطول.

27. حسب المعلومات الاستخبارية فقد احتفظ العراق بعشرين صاروخ الحسين (انظر الشكل 5) وذلك خرقا لقرار مجلس الأمن 687. ولقد تم إما إخفاء هذه الصواريخ من الأمم المتحدة كمنظومات كاملة أو تم إعادة تركيبها باستخدام محركات احتفظت بطريقة غير شرعية وأجزاء مركبة. لقد قررنا بأن الخبرة الهندسية المتوفرة ستسمح بصيانة هذه الصواريخ بنحو فعال بالرغم من كون بعضها على الأقل في حاجة إلى إعادة التركيب مما يجعل من الصعب اعتبار بصورة دقيقة العدد المتوفر للاستخدام. ومن الممكن استخدامها في رؤوس حربية تقليدية أو كيميائية أو بيولوجية وذلك بمدى لغاية 650 كم بحيث تستطيع الوصول إلى عدد من البلدان في المنطقة بما فيها قبرص وتركيا والسعودية وإيران وإسرائيل.

28. أكدت المعلومات الاستخبارية بأن العراق يريد أن يمد مدى منظومته الصاروخية إلى ما يزيد عن 1000 كم بحيث يستطيع تهديد الجيران الإقليميين الآخرين. ولقد بدأ في هذا العمل عام 1998 بالرغم من أن الجهود إلى تجديد برنامج الصواريخ الباليستية ذات المدى الطويل ربما بدأ في عام 1995. تستخدم برامج الصواريخ العراقية المنات من الناس. تبين الصور بواسطة الأقمار الصناعية (الشكل 6) القيام ببناء منصة جديدة لاختبار المحركات (أ) والتي هي أكبر من المنصة الحالية المستخدمة لصاروخ الصمود (ب) والتي جرى استخدامها سابقا لاختبار محركات سكود (ج) التي جرى فكها تحت إشراف اونسكوم. ستتمكن هذه المنصة الجديدة من اختبار المحركات للصواريخ بمدى يزيد عن 1000 كم وغير المسموحة بها بموجب قرار مجلس الأمن 687. ولا حاجة إلى مثل هذه المنصات للمنظومات التي تقع ضمن المدى 150 كم المسموح به من قبل الأمم المتحدة. ولقد اتخذ العراق أخيرا إجراءات لإخفاء النشاطات في هذا الموقع.

الشكل 6: منصة الاختبار الاستاتية للمحركات ذات الوقود السائل في الرفح/شاحيات.
يعمل العراق أيضا للحصول على تقنية التوجه المحسنة لزيادة دقة الصواريخ.

29. يعني نجاح قيود الأمم المتحدة أنه من المحتمل أن يكون تطوير الصواريخ الجديدة بالمدى الطويل تطويرا بطيئا. وهذه القيود تؤثر بنحو خاص على:
- توفر الخبرة الأجنبية
- إجراء الطيران الاختباري لمدى يزيد عن 150 كم
- الحصول على تقنية السيطرة والتوجيه.

30. يبقى صدام حسين ملتزما لتطوير صواريخ المدى الطويل. وحتى إذا بقيت العقوبات فعالة فمن الجائز أن يحصل العراق على قدرة صاروخ تزيد عن 1000 كم خلال خمس سنوات. (الشكل 4 يبين مدى صواريخ العراق المختلفة)

31. نجح العراق في إعادة بناء الكثير من البنية التحتية لانتاج الصواريخ التي دمرت في حرب الخليج وفي عملية ثعلب الصحراء في عام 1998 (انظر القسم 2). ويجري أيضا قيد البناء بنية تحتية متعلقة بالصواريخ. وتبدو بعض النواحي من ذلك بما فيها مرافق خلط الوقود الجامد للقذائف والسباكة في مصنع المأمون، على أنها تطابق تلك النواحي المتصلة ببرنامج بدر 2000 المحظور (مع مدى مخطط ل700-1000 كم) التي دمرت في حرب الخليج أو قامت أونسكوم بتفكيكها. كما جرى أيضا بناء مصنع جديد في المأمون للإنتاج المحلي لقوق الامونيوم الذي هو عنصر أساسي في إنتاج محركات القذائف للوقود الجامدة. قامت شركة NEC للهندسة المحدودة وهي شركة هندسة كيميائية هندية بارتباط واسع مع العراق بتزويده بطريقة غير مشروعة بما في ذلك المرافق الأخرى المشبوه بها مثل مصنع الفالوجة الثاني للكور. وبعد تحقيق واسع قامت السلطات الهندية مؤخرا بتعطيل رخصتها للتصدير برغم أن الأفراد والشركات المشتركة مازالت تقوم بالشراء بطريقة غير مشروعة للعراق.

32. وبالرغم من حظر الأمم المتحدة فقد بذل العراق جهودا منتظمة للحصول على تقنية إضافية للإنتاج بما في ذلك آلات مكنية و المواد الأولية وذلك خرقا لقرار مجلس الأمن 1051. ولقد نجح الحظر في إفشال العديد من هذه المحاولات مثل الطلبات لشراء مسحوق المغنسيوم وكلوريد الامونيوم. إلا أننا نعرف من المعلومات بأن بعض من هذه المواد قد وجدت طريقها إلى البرنامج العراقي للصواريخ البالستية. وسوف يستمر المزيد من ذلك بشكل محتوم. والمعلومات توضح بأن الوكلاء العراقيين للشراء وشركات الواجهة في البلدان الأخرى تسعى بصورة غير مشروعة للحصول على كيماويات الدفع للصواريخ البالستية العراقية. وهذا الأمر يشمل كميات ما يقرب من مجموعات كاملة من الأجزاء المقومة لمحركات بالوقود الجامد مثل مسحوق الالومنيوم وفوق كلورات الامونيوم والبلوليبيوتادين المنهى بالهيدروكسل وهذه الكميات تستخدم في الإنتاج المستمر كما كانت هناك أيضا محاولات للحصول على كميات كبيرة من كيماويات الوقود السائل مثل الديماتيلهدرازين غير المتمثل وثنائي اثيل انتريامين. ولقد كان رأينا بأن المراد منها هو دعم الإنتاج وانتشار العمود وتطوير منظومات بمدى أطول.

الشكل 7 العراق : الصواريخ البالستية الحالية والمخططة / المحتملة .

تمويل البرنامج لأسلحة الدمار الشامل .

سعت الأمم المتحدة للحد من قدرة العراق على إحداث موارد مالية لبرامجه الكيميائية والبيولوجية وبرامجه العسكرية الأخرى . وعلى سبيل المثال : يكسب العراق أموالا بصورة شرعية بموجب برنامج الأمم المتحدة << النفط مقابل الغذاء >> الذي شرعه قرار مجلس الأمن رقم 986 بحيث يستخدم الدخل من النفط الذي يباع بواسطة الأمم المتحدة لشراء تموينات إنسانية للعراق . وتبقى هذه الأموال تحت سيطرة الأمم المتحدة ولا يمكن استخدامها لشراء إمدادات عسكرية ، غير أن النظام العراقي يستمر في إحداث دخل خارج سيطرة الأمم المتحدة أما على شكل عملة صعبة أو بضائع مقايضة ، ويعني ذلك بدوره تحرير الأموال العراقية الحالية لصرفها على أشياء أخرى .

35. تذهب هذه الأموال المكسوبة بصورة غير شرعية إلى النظام العراقي ، ويتم استخدامها لبناء قصور جديدة بالإضافة إلى بضائع ترفيهه وبضائع مدنية أخرى خارج برنامج النفط للغذاء . كما يقوم صدام حسين باستخدام هذه الأموال لدعم القوات المسلحة وتطوير أو الحصول على معدات عسكرية بما في ذلك مواد لبرامج الصواريخ البالستية والكيماوية والبيولوجية النووية . لا نعلم ما هي نسبة هذه الأموال المستخدمة في هذه الطريقة ، إلا أننا لم نر أية دلائل بأن المحاولات العراقية لتطوير أسلحة الدمار الشامل والبرنامج للصواريخ البالستية - مثلاً عن طريق الشراء السري للمعدات من الخارج - قد تمت إعاقتها بأي حال من الأحوال لافتقار على الأموال . إن الزيادة المطردة في السنوات الثلاث الأخيرة في توافر الأموال ستمكن صدام من التقدم في برامجه بسرعة أكثر .

الأموال العراقية المكسوبة بصورة غير شرعية :

السنة	المبلغ بملايين الدولارات
1999	0.8 - 1
2000	1.5 - 2
2001	3
2002	(مقيمة) 3

الخلفية التاريخية لبرنامج الأمم المتحدة للتفتيش على الأسلحة

1. أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة- إبّان التسعينات من القرن العشرين وتحديدًا في شهر إبريل/ نيسان عام 1991 بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة- أصدر سلسلة من القرارات (راجع المربع أدناه) بإنشاء جهازين هما مفوضية الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM و الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA بغرض القيام بمهمة نزع ترسانة العراق من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنوية والصواريخ الباليستية.

قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بأسلحة الدمار الشامل:

القرار رقم 687 إبريل/نيسان 1991: بإنشاء مفوضية الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM حيث طالبت العراق بأن يقبل دون قيد أو شرط "وتحت إشراف دولي تدمير أو تحييد أسلحته الكيماوية والبيولوجية وصواريخه الباليستية" والتي يبلغ مداها أكثر من 150 كم والبرامج المرتبطة بتلك الأسلحة بما في ذلك المخزونات والمكونات والأبحاث والمنشآت. إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA التي أنيطت بها مهمة إزالة برنامج العراق للأسلحة النووية. ويتعين على كلا الوكالتين الإدلاء ببيان رسمي أمام مجلس الأمن الدولي يفيد أن المهام المنوطة بهما قد أنجزتا قبلما يتسنى للمجلس إنهاء العقوبات [المفروضة على العراق]. وإلي الآن لم تمثل أي من الوكالتين أمام المجلس.

القرار رقم 707 أغسطس/ آب: 1991 نص على ضرورة أن يقدم العراق تفصيلاً كاملاً ونهائياً يفصح عن كافة برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وأن يُتيح لمفتشي الأمم المتحدة حرية كاملة [للتفتيش] وما زال العراق في حالة خرق لهذا القرار لفترة تزيد على عقد من الزمن. كما يتعين على العراق كل أنشطته النووية بكافة أنواعها ما عدا الاستخدام المدني للنظائر.

القرار رقم 715 أكتوبر 1991: وافق مجلس الأمن على الترتيبات التي أعدتها كل من مفوضية الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM و الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA بشأن ترتيبات المتابعة والتحقق المستمر MOV لتنفيذ القرار رقم 687. ولم يلتزم العراق بذلك حتى نوفمبر 1993. وتم تفعيل ترتيبات المتابعة والتحقق المستمر MOV في الفترة ما بين نوفمبر 1993 و 15 ديسمبر 1998 عندما خرج مفتشو الأمم المتحدة من العراق.

القرار رقم 1051 مارس 1996: نص علي وجوب إخطار المجلس من قبل العراق بأي شحنات من المواد ذات الاستخدام المزدوج أي التي يمكن أن تستخدم في برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

2. أصدرت هذه القرارات بموجب نصوص الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وهو الآلية التي تخوّل مجلس الأمن الدولي صلاحيات استخدام القوة العسكرية لتطبيق قراراته. وكما ورد في قرار مجلس الأمن رقم 687 فإن برامج العراق الكيماوية والبيولوجية والكيماوية تشكل خرقاً لالتزامات العراق تحت [المواثيق والاتفاقيات التالية]:
 - بروتوكول جنيف لعام 1925 والذي يحظر استخدام الأسلحة الكيماوية البيولوجية
 - إتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة والتي تحظر تطوير أو تصنيع أو تخزين أو الحصول على أو الاحتفاظ بالأسلحة البيولوجية.

- معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT والتي تحظر على العراق تصنيع أو الحصول على أي أسلحة نووية بأي كيفية.

3. ألزم قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 العراق بتقديم إفصاحاتٍ عن كافة مظاهر برامج أسلحة الدمار الشامل التي بحوزتها...

خُوِّلت كل من مفوضية الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM و الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA سلطة تحديد أية مواقع لإخضاعها للتفتيش وفي أي وقت وفحص أية وثائق والتحقق مع أي عالمٍ أو فنيٍّ أو أي شخصٍ آخر وكذلك التَحَقُّظ على أي موادٍ محظورة تجدها وتدميرها.

خلال خمسة عشر يوماً وأن تقبل باتلاف أو مصادرة أو تَحْيِيد أسلحتها الكيماوية والبيولوجية وبرامجها النووية وكافة الصواريخ الباليستية التي يبلغ مداها أكثر من 150 كم، تحت إشراف دولي. ولكن العراق لم يقدم أي إفصاحات كافية في الوعد المحدد.

إن العراق قد قبل قرارات مجلس الأمن ووافق على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM . إلا أن تاريخ العراق مع هيئات التفتيش التابعة للأمم المتحدة اِسْمَ بالتعويق المُتصل.

عدم التعاون العراقي مع الأمم المتحدة

4. أبلغ الرئيس السابق لمفوضية الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM ريتشارد بتلر مجلس الأمن في يناير عام 1999 أن لجنة عراقية حكومية رفيعة المستوى كانت قد اتخذت قراراً في سنة 1991 بالألّا تعطي المفتشين الإقسماً من الأسلحة والمكونات وخطوط الإنتاج والمخزونات المحظورة. ومن ثمّ خلصت المفوضية إلي أن سياسة العراق تقوم على ما يلي من أفعال:
- أن يُسلم جزءاً وليس كل ما لديها من أسلحة ومخزونات فقط تلك الأقل تطوراً
 - أن يحتفظ بقدرات الإنتاج والوثائق اللازمة لإحياء البرامج عندما تسمح الظروف
 - إخفاء الحجم الحقيقي لبرنامج التسليح بما في ذلك مشروع الغاز العصبي VX وإخفاء أعداد وأنواع الرؤوس الحربية البيولوجية والكيماوية المُعدة لتحملها الصواريخ طويلة المدى
 - التكتّم على وجود برنامج للأسلحة البيولوجية

5. في ديسمبر 1997 أحاط ريتشارد بتلر مجلس الأمن بأن العراق قد خلق صنفاً آخر من المواقع أطلق عليها مواقع "رئاسية" أو "سيادية" وصرح أن مفتشي مفوضية الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM سيمنعون من دخولها من الآن فصاعداً. إن بنود وقف إطلاق النار عام 1991 لم تنص على مثل هذا الشر المُحدّد. ولكن العراق رفض بعد ذلك

سياسة الخداع العراقية:

اعترف العراق لمفوضية الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM أن لديه نظام فعال لإخفاء المواد المحظورة بما فيها الوثائق والمكونات ومعدات الإنتاج ربما الأسلحة البيولوجية والكيميائية أو وسائطها من الأمم المتحدة. وبعد فترة وجيزة من قبوله بقرار مجلس الأمن رقم 687 شكّل العراق لجنة إدارة الأمن ASC لتتولى مسئولية إسداء المشورة لصدام عن المعلومات التي يمكن غطلاخ كل من الـ UNSCOM و الـ IAEA عليها. وضمت تلك اللجنة عدد من كبار العلماء العاملين في هيئة التصنيع الحربي وكل برامج تصنيع أسلحة الدمار الشامل. وتولت اللجنة العليا للأمن التابعة لرئاسة الجمهورية مهمة القيادة العامة لعمليات الخداع. وقام على إدارة هذه العمليات شخصيات من أعلى المستويات السياسية في رئاسة الجمهورية وإن لم يكن صدام نفسه هو الذي يديرها فإن ابنه الأصغر قصي كان متورطاً في ذلك. إن أسلوب إخفاء المواد المحظورة يعتمد على درجة عالية من مرونة التحرك وقيادة وسيطرة جيدتين. حيث تستخدم سيارات النقل في بسرعة وفي وقت قصير وكذلك فإن المخابئ عادة ما تقع على مقربة من سبكة طرق جيدة ووسائل اتصال متطورة. وكان نطاق بغداد هو المكان المفضل على الأخص. وإضافة إلى الإجراءات العملية لإخفاء المواد من الأمم المتحدة حاول العراق التجسس وتعطيل عمليات الأمم المتحدة ليدعم خطته الرئيسية في الخداع.

السماح لمفتشي المفوضية الدخول لأي من تلك المناطق الرئاسية الثمانية. إن غالبية هذه القصور المزعومة ما هي في حقيقتها إلا منشآت تكون جزءاً لا يتجزأ من الإجراءات التمويهية الهادفة إلى إخفاء مواد تسليحية (انظر الصورة).

تذييلات الصور من أعلي إلى أسفل

Caption 1

صورة لأحد المواقع الرئاسية أو ما يطلق عليه إسم "قصور"

Caption 2

تم تطبيق مخطط لقصر باكنجهام فوق صورة الموقع الرئاسي لبيان مدى التباين عند المقارنة

Caption 3

قصر باكنجهام والأراضي الواقعة في محيطه.

6. عند وصول المفتشين للعراق بدا من الواضح أن العراقيين سيلجأون لمجموعة من الأساليب (بما فيها التهديدات الجسدي والإرهاب النفسي للمفتشين) لكي يمنعوا الـ UNSCOM و الـ IAEA من إتمام المهمة التي كُلِّفوا بها.
7. وكرد فعل لتلك الأحداث أصدر رئيس مجلس الامن عدة بيانات يناشد فيها العراق الامتثال لإجراءات نزع الاسلحة والرقابة التي تعهد العراق بالالتزام بها.

إعاقَة العراق لفرق مفتشي الأسلحة التابعين الأمم المتحدة

- إطلاق أعيرة نارية تحذيرية لمنع مفتشي الـ IAEA من فحص معدات مرتبطة بالصناعات النووية (يونيو 1991)
- توقيف مفتشي الـ IAEA في موقف سيارات لمدة 4 أيام وعدم السماح لهم بالمغادرة لأن بحوزتهم وثائق إدانة تثبت أن العراق لديه برنامج تسليح نووي (أكتوبر 1991)
- التصريح "بعدم شرعية" ترتيبات الأمم المتحدة المتعلقة بالمتابعة والتحقق.
- منَع مفتشي الـ UNSCOM من الدخول إلى مبنى وزارة الزراعة وتهديد المفتشين الذين بقوا في الخارج لمراقبة المبنى. وكان لدي فريق التفتيش أدلة مؤثقة أن مبنى الوزارة يحوي سجلات مرتبطة بالأنشطة الواقعة تحت الحظر.
- بين عامي 1991 و 1992 إحتج العراق علي الـ UNSCOM لاستخدامها المروحيات الخاصة بالمفوضية وكذلك تحديد المفوضية لمسار رحلات التفتيش. وفي يناير 1993 رفض العراق السماح للمفوضية باستخدام طائراتها للطيران فوق العراق.
- كما رفض العراق السماح للـ UNSCOM بتركيب كاميرات مراقبة تعمل بنظام التحكم عن بعد دا خل موقعين صاروخييين رئيسيين (يونيو- يوليو 1993)
- تكرار منع فرق التفتيش من الدخول (1991 – ديسمبر 1998)
- إعتراض العمليات المروحية للـ UNSCOM بما يهدد سلامة الطائرات ومن عليها (يونيو 1997)
- المطالبة بمنع الـ U2 من التحليق في المجال الجوي العراقي والمطالبة بسحب المفتشين

الأمريكيين (أكتوبر 1997)

- إتلاف أدلة وثائقية عن برامج أسلحة الدمار الشامل (سبتمبر 1997)

عرقلة التفتيش

8. أنكر العراق ضلوعه في برنامج للأسلحة البيولوجية والكيماوية حتي يوليو عام 1995. وفي نفس هذا الشهر إعترف العراق أنه قد أنتج وسائط بيولوجية علي مستوى صناعي في الحكم. وبعد فرار حسين كامل في أغسطس 1995 (وهو زوج ابنة صدام حسين الذي كاي يشغل منصب المدير العام لهيئة التصنيع الحربي) نشر العراق أكثر من مليوني وثيقة متعلقة ببرامج أسلحة الدمار الشامل وإعترف بضلوعه في برنامج بيولوجي أسفر عن نشر أسلحة بيولوجية مكتملة. واعترف العراق أيضا بإنتاج 183 رأس بيولوجية إضافة إلى إحتياطي من الوسائط [المواد الوسيطة] يملا عدد من الرؤوس يفتق هذا العدد بكثير.

9. حاول العراق عرقلة جهود الـUNSCOM لإي تقصي حجم برنامجه للتسلح البيولوجي.

لتفتيش على برنامج العراق البيولوجي:

أثناء أول تفتيش على الأسلحة البيولوجية في أغسطس 1991 إدعى العراق أنه كان قد أجرى مجرد بحوث في برنامج عسكري بيولوجي. وكان العراق قد أزال معدات ووثائق بل ومبانٍ بأكملها من موقع السلمان الذي زاره المفتشون. وفي وقت لاحق من نفس السنة، وأثناء زيارة لموقع الحكم صرح زعم العراق لمفتشي الـUNSCOM أن المنشأة كانت تستخدم كمصنع لتصنيع البروتين اللازم لتسمين الماشية. ولكن ما لبث المفتشون أن اكتشفوا أن المنشأة كانت مركزاً رئيسياً لتصنيع الجمرّة الخبيثة [الأتراكس] والجراثيم وسُمّ البتولونيوم [بكتيريا تصنع من اللاسمك الفاسدة] وهي مواد لازمة لتصنيع الأسلحة. وكان المسئولون لعراقيون قد قامو بتبخير المصنع بغرض تضليل المفتشين. وواصل العراقيون تطوير موقع الحكم أثناء التسعينيات وتضليل المفوضية عن أهدافها الحقيقية.

ولم يكشف العراق النقب عن موقع هام آخر كجزء من برنامجه للحرب البيولوجية، ألا وهو معهد أمصال الحمى القلاعية الذي كان ينتج سُمّ البتولونيوم وربما أيضاً جرثومة الجمرّة الخبيثة. ولكن بعد خمس سنوات وممارسة ضغوط كبيرة، إترف العراق أن عشرات الأطنان من البكتيريا المستخدمة في الحروب كانت تصنع في مصنع الحكم.

وعند فحص الوثائق التي جمعت في أغسطس 1995 تبين أن الإفصاح الكامل الذي تتطلبه الأمم المتحدة مازال أمراً بعيد المنال.

وتعاقبت فرق التفتيش على العراق لتحاول أن تصل إلى فهم أفضل لبرنامج التسلح البيولوجي وللحصول على أدلة صادقة تدعم فهمها له. في يوليو 1996 رفض العراق مناقشة تاريخ البرنامج والحكمة منه مما أجبر فريق التفتيش على الانسحاب احتجاجاً على أسلوب العراق في تناول المسألة. وفي نفس الأثناء كانت فرق المتابعة تعثر على معدات ومواد ذات صلة ببرنامج العراق فيما مضى ولكنه لم يُصرّح بوجودها. وفي المقابل فإن العراق أخذ يُقترُ ببطء في التصريح بما لديه بين الفنية والأخرى مما جعل كل من الـUNSCOM - و عدد آخر من الجان التي تمّ عقدها بصفة خاصة - جعلهم يخلصون إلى أن ما يقدمه العراق غير كافٍ من الناحية الفنية. أما في أواخر عام 1995 اعترف العراق بالقيام باختبارات أسلحة بيولوجية تستخدم مادة الرّيسين [بروتين سام يستخرج من زيت الخروع وهو وسيط بيولوجي] ولكنه لم يُعطِ المفتشين معلومات عن الإنتاج. وبعدها بعامين أي في بداية 1997 اكتشفت الـUNSCOM أدلة أن العراق كان قد أنتج هذا البروتين.

وابتدع العراق وثائق مزورة تبرر حيازته وسائط زراعة البكتيريا والتي كان استوردها أواخر الثمانينيات خصيصاً لإنتاج جرثومة الجمرّة الخبيثة و سُمّ البوتولونيوم وعلى الأرجح لإنتاج وباء الطاعون عيث تدعي الوثائق المزورة أن الشركة العامة للأدوية والمعدات الطبية والتسويق الدوائي كانت قد استوردت تلك المواد بغرض توزيعها على المديرية الصحية المحلية. كما فرضت العراق أيضاً الرقابة على الوثائق والأبحاث العلمية التي قدمت أولى فرق التفتيش الدولي بحيث مَحَت كافة ما في تلك الوثائق من إشارات لأفراد [علماء ومسئولون] مهمين أو لأسلحة أو لوسائط تستخدم في الإنتاج.

10. ولم يقدم اعراق إلى الآن أي وثائق عن إنتاج الوسائط أو ما يلي مرحلة الوسائط من تكوين الأسلحة كما قام العراق منفرداً وبصورة غير قانونية بتدمير بعض أسلحته البيولوجية بين عامي 1991 و 1992 مما جعل مهمة إحصاء تلك الأسلحة مستحيلة. إضافة إلى ذلك قام العراق بإزالة كل الأدلة والآثار عن برنامج تسلحه البيولوجي من موقع هام في منطقة المثنى - وهو محطة الأبحاث والتطوير وموقع لإنتاج وتسليح رئيسي للأسلحة والوسائط الكيماوية في العراق - بما في ذلك إزالة أدلة في قسم السموم ومزرعة حيوانات التجارب ومحطة تعبئة الرؤوس الحربية.

11. رفض العراق تقديم إيضاحات أكثر عن برنامجه أثناء التفتيش في عامي 1997 و 1998 وحصر المناقشات مع المفتشين فيما سبق طرحه من موضوعات. وفي عام 1998 تدخل طارق عزيز بنفسه في عملية التفتيش مصرحاً بأن برنامج الحرب البيولوجية أكثر سرية وأكثر انغلاقاً من باقي برامج أسلحة الدمار الشامل وقلل من أهمية البرنامج البيولوجي حيث قدمت العراق برنامج إنتاج الأسلحة البيولوجية علي أنه جهد شخصي من جانب حفنة من العلماء المُضللين.
12. وفي نفس الأحيان حاول العراق المضي قدماً في برنامج تسلحه الذريّ عن طريق حملة منظمة لتضليل مفتشي الـ IAEA. ففي عام 1997 أعلن مدير وكالة الطاقة الذرية الدولية أن أعمال الوكالة تعاني من "إعاقة شديدة سبب إصرار العراق على سياسة تعتمد الإخفاء والتقليل من الأهمية والحجم الحقيقيين لبرنامج الذري."

إنجازات التفتيش

13. بالرغم من أسلوب السلطات العراقية في التعامل معهما تمكنت كل من مفوضية الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM وفريق العمل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA من إحراز إنجازات قيمة في اكتشاف والكشف عن برنامج العراق للأسلحة البيولوجية كما تمكنا من تدمير كميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية و المخزونات والصواريخ إضافة إلى تفكيك البنية التحتية لبرنامج العراق النووي.

إنجازات الـ UNSCOM و الـ IAEA

- قامت الـ UNSCOM بالتفتيش على 105 موقع داخل العراق ويصل عدد حملات التفتيش إلي 272 حملة منفصلة. ورغم العثرات وأساليب الترهيب التي اتبعتها العراق كشف مفتشو الأمم المتحدة عن تفاصيل برامج التسلح العراقي الكيماوية والبيولوجية والذرية والبالستية. وأكبر إنجازات الـ UNSCOM و الـ IAEA هي:
- تدمير أربعين ألف قطعة من أعتدة الحرب الكيماوية و 2610 طناً من الكيماويات التحضيرية واحداً وأربعين ألف طن من المواد الوسيطة التي تستخدم في الحرب الكيماوية.
 - تفكيك محطة المثنى التي كانت المحطة الرئيسية لتطوير وإنتاج الأسلحة الكيماوية بالعراق بما فيها من خطوط إنتاج رئيسية.
 - تدمير عدد 48 صاروخ من طراز سكود وأحد عشر منصة إطلاق صواريخ متحركة وخمسة وستين موقعا صاروخيا وثلاثين رأسا صاروخية معبأة بالوسائط الكيماوية إضافة إلي عشرين رأسا حربية تقليدية.
 - هدم محطة الحكم لإنتاج الأسلحة البيولوجية وعدد من معدات الإنتاج ومخزونات من البذور والوسائط المزرعية [عادة ما تكون محاليل لعمل مزارع جرثومية و بكتيرية] لإعداد الأسلحة البيولوجية.
 - إكتشاف عينات مصنعة محليا من اليورانيوم المُخَصَّب في عام 1991 مما أجبر العراق على الاعتراف ببرامج تخصيب اليورانيوم لديه ومحاولاته للحفاظ على المكونات الرئيسية لبرنامج النووي المحظور.
 - وإزاله وهدم البنية التحتية لبرنامج التسلح النووي العراقي بما في ذلك منشأة الأثير لإختبار الأسلحة.

14. ورغم جهود الـ UNSCOM في أعقاب طرد العراق الفعلي لمفتشي الأمم المتحدة بقي هناك مسائل هامة مُعلقة فيما يخص نزع التسلح. ويلخص تقرير ريتشارد بتلر رئيس الـ UNSCOM الذي قدمه لمجلس الأمن الوضع فيما يلي:
- فيما يتنافى مع مطلب تدمير الأسلحة على عين من الرقابة الدولية "قام العراق منفردا وفي الخفاء بتدمير كميات كبيرة من الأسلحة والمواد المحظورة على نطاق واسع"
 - كما مارس العراق إخفاء البضائع موضع الحظر ومن بينها الأسلحة بهدف التغطية على التي تنتهك قرارات مجلس الأمن.
- ومفاد ما صرح به بتلر هو أن الممارسات المُعرقلة للعراق كان لها " أثر كبير على أداء المفاوضات في شأن نزع السلاح العراقي "

سحب المفتشون من العراق

15. بنهاية سنة 1998 دخلت الـ UNSCOM في مواجهة عنيفة مع الحكومة العراقية التي رفضت التعاون مع المفاوضات. وكانت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد أوضحتا للعراق أن أي تقاعس عن إسداء التعاون الكامل مع فرق التفتيش سيجعل من القيام بعمل عسكري ضد العراق أمراً حتمياً. طلب من ريتشارد بتلر إفادة مجلس الأمن عن الوضع فأفاد أنه بعد سلسلة من المواجهات المباشرة والرفض المنتظم من قبل العراق للتعاون لم تُعد باستطاعة الـ UNSCOM أداء مهمة نزع السلاح التي انتُذبت لأدائها. وكنتيجة مباشرة لذلك، تمَّ سحب المفتشين يوم 16 ديسمبر وبدأت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عملية ثعلب الصحراء بعد ساعات من سحب المفتشين.

عملية ثعلب الصحراء 16-19 ديسمبر 1998

استدفت العملية المنشآت الصناعية الخاصة ببرنامج الصواريخ الباليستية العراقي وكذلك منشأة يشتبه في أنها تنتج الأسلحة الكيماوية إضافة إلى مطارات ومواقع تستخدمها سلطات الأمن العراقية الضالعة في إدارة برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل. وأضعفت منشآت هامة في برنامج صدام للصواريخ الباليستية بشكل كبير

الوضع منذ عام 1998

16. لم يحدث أي تفتيش بتفويض من الأمم المتحدة في العراق منذ 1998. وفي محاولة للضغط على العراق كي ينصاع لواجبات نزع السلاح والمراقبة أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1284 في ديسمبر 1999 الذي أنشأ مفوضية الأمم المتحدة الرقابة والتحقق والتفتيش الـ UNMOVIC كهيئة تخلف الـ UNSCOM. كما طالب القرار رقم 1284 العراق بمنح الـ UNMOVIC حق "الدخول المباشر والغير مشروط والتفتيش الغير مُعترض لكل المناطق والمنشآت والمعدات والسجلات ووسائل النقل" كما أوضح القرار الخطوات التي يتعين على العراق اتخاذها لكي يصل في النهاية إلى تعليق ثم رفع العقوبات المفروضة عليه كمقابل لاتباعه تلك الخطوات. وأهم إجرايين يدلان على إنصياع العراق يجب أن يكونا التعاون الكامل مع مفتشي الأمم المتحدة والسماح للمفتشين بالتفتيش على كل المواقع والعاملين والوثائق فوراً دون أي شروط ودون أي إعاقة.
17. وخلال السنوات الثلاث الماضية سمح العراق الـ IAEA بالقيام بتفتيش سنوي لمجموعة من المواد النووية (يورانيوم طبيعي ومُنضب وثالثٍ مُخصَّبٍ تخصيباً ضعيفاً) مما دعى بعض البلدان والمعلقين

الغربيين أن يستنتجوا خطأ أن العراق منصاع لواجبات نزع السلاح النووي والرقابة المفروضين عليه. ولكن كما أوضحت الـ IAEA في الأسابيع الأخيرة أن التفتيش السنوي لا يكفي "كبدل لإجراءات التحقق التي تشترطها قرارات مجلس الأمن"

18. كما أعلن الدكتور هانز بليكس الرئيس التنفيذي للـ UNMOVIC والدكتور محمد البرادعي المدير العام للـ IAEA أنه في غياب الحملات التفتيشية يكون من المستحيل التحقق من التزام العراق بمطالب الأمم المتحدة لنزع التسليح والرقابة. وفي إبريل 1999 قالت مجموعة من الخبراء المستقلين العاملين بالأمم المتحدة أنه "كلما طالت فترة توقف عمليات التفتيش والرقابة كلما أصبح التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن أصعب ويزيد من خطر احتمال أن يتمكن العراق من إعادة بناء برامج تسليحه المحظورة مرة أخرى."

19. إن مغادرة المفتشين قد أضعف قدرة المجتمع الدولي على مراقبة وتقييم محاولات العراق المستمرة لإعادة بناء برامج تسليحه الكيماوية والبيولوجية والنوية والصواريخ البالستية إضعافاً كبيراً.

القسم الثالث العراق تحت حكم صدام حسين

مقدمة

1. يحد جمهورية العراق كل من تركيا وإيرام والكويت والسعودية والأردن وسوريا والخليج الفارسي. يبلغ عدد سكانه نحو 23 مليون نسمة من أعراق وأديان مختلفة. حوالي 77% من سكانه هم من العرب من بينهم حوالي 17% من المسلمين السنة وهم الذين يسيطرون على الحكومة أما الـ 60% الأخرى فهم من الشيعة إضافة إلى 20% من الأكراد. أما الـ 3% الباقية فتتكون من الأثوريين والتركمانيين والأرمن والمسيحيين واليزيديين.
2. يتسيد الحياة العامة في العراق حزب البعث (راجع الصندوق بالصفحة التالية) ولكن السلطة الفعلية بأكملها تتجمع في أيدي صدام حسين ودائرة المقربين منه. وتعد قبيلة صدام حسين وعشائرها هم أكثر أتباعه ولاءاً حيث يسخرهم لتنفيذ أوامره حتى لأعضاء الحكومة.

ولد صدام حسين في حي تكريت شمال بغداد عام 1937. وفي عام 1957 التحق بحزب البعث وبعد ان شارك في المحاولة الفاشلة لاغتيال عبد الكريم قاسم هرب صدام إلى سوريا أولاً ثم إلى مصر. وحكم عليه غيابياً في العراق بالسجن 15 عاماً عاد صدام إلى بغداد عام 1963 عندما وصل حزب البعث إلى السلطة ولكنه عاد واختفي بعد سقوط حكومة البعث في وقت لاحق من نفس السنة. وبعدها قبض عليه وسجن حتى عام 1967 حيث تمكن من الهرب وتولى مسؤولية الأمن داخل حزب البعث. ما لث صدام أن أخذ يوظف نفسه ويبسط نفوذه في مركز القوة داخل الحزب. ثم عاد حزب البعث للسلطة سنة 1968. وفي عام 1969 أصبح صدام نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ونائباً لرئيس الجمهورية والأمين العام للقيادة الإقليمية لحزب البعث. أما في عام 1970 التحق صدام بالقيادة القومية للحزب ثم إنتخب في سنة 1977 كأمين عام مساعد للحزب وبعدها استولى على رئاسة العراق في يوليو 1979. وخلال أيام من توليه الرئاسة اتهم خمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة بالتورط في محاولة انقلاب وتم إعدامهم دون محاكمة مع 17 آخرين.

3. يستخدم صدام حسين الزعامة والعنف لتحفيز أنصاره وللسيطرة أو اقتلاع أعدائه. والمكافآت التي قد يمنحها إما أن تكون في صورة مناصب أو أموال أو تسهيلات للحصول على بضائع. يتولى كل من جهاز صدام الأمني الكبير وشبكة حزب البعث المسؤولية العليا داخل المجتمع العراقي حيث ينتشر مرشديهم في الدوائر الاجتماعية والحكومية والعسكرية.

حزب البعث العراقي هو الحزب الشرعي الوحيد بالعراق ويهيمن على كافة مظاهر الحياة بالعراق. وعضوية الحزب التي يبلغ قوامها 700000 عضواً تعد درورية لتحسين الأوضاع الشخصية للعضو والحصول على مزايا إضافية من النظام.

ويمارس صدام التعذيب والقتل وأشكال أخرى من التنكيل ضد أعدائه سواء كان هؤلاء أعداء حقيقيين أم كانوا مجرد مُشْتَبَهين. ولا يستهدف صدام أعداءه فقط بل يستهدف أيضاً عائلاتهم وأصدقائهم وزملائهم.

4. ويدأب صدام على التأكد أنه ليس هناك مراكز قوى أخرى غيره في العراق فلطالما سحق أحزاب ومجموعات عرقية قد تكون حاولت التكريس لنفسها مثل الشيوعيين والأكراد. أما أعضاء المعارضة العراقية في الخارج فقد كانوا دائما عرضة لمحاولات الاغتيال من جانب أجهزة الأمن المخابرات العراقية.

الجهاز الأمني لصادم حسين

- يعتمد صدام على قائمة طويلة من منظمات الأمن المتشابكة المهام. والأجهزة الرئيسية هي:
- جهاز الأمن الخاص: مسئول عن الأمن الشخصي لصادم ويراقب أجهزة الأمن الأخرى للتأكد من ولائها ومعظم أعضاء هذا الجهاز هم من التكريت.
- الحرس الجمهوري الخاص: مسلح على أعلى مستوى ويتم اختيار أعضائه على اساس مقدار ولائهم للنظام.
- إدارة الأمن العام: مهية مسنولة في الأساس عن مواجهة التهديدات الداخلية من قبل السكان المدنيين.
- الإدارة العامة للاستخبارات: تراقب وتقمع أنشطة العصيان في الداخل والخارج.
- إدارة الاستخبارات العسكرية: من واجبها التحري عن أفراد الجيش.
- فدائيو صدام: تخضع لقيادة عدي صدام وتستخدم للتعامل مع الشعب المدني.

5. يشكل ضباط الجيش قسما هاما من شبكة المرشدين الحكومية. وأي شكوك تحوم حول الضباط بان لهم طماحات غير خدمة الرئيس تؤدي إلى الإعدام الفوري. ولذلك أصبح من عادة صدام اتخاذ إجراءات وقائية دورية تجاه الأئك الذين يعتقد انهم قد يكونون موضع شبهة للتآمر عليه.

القمع الداخلي ، الأكراد والشيعية:

6. اتبع صدام برنامج طويل الأمد لاضطهاد الأكراد العراقيين بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية. وأثناء الحرب مع إيران عين صدام ابن عمه علي حسن الماجد نائبا له عن المنطقة الشمالية. وأثناء عامي 1987-1988 قدد الماجد حملة "الانفال" التي ششنت هجمات على القرى الكردية. وفي تقدير منظمة العفو الدولية أن ما يقدر بحوالي 100000 كردي قتلوا أو اختفوا في هذه الفترة.

بعض الأمثلة علي القمع والسيطرة

- أدت حملة من القتل والاعتقالات الجماعية لناشطي الشبهة إلى إعدام آية الله ناقر الصدر وأخته في أبريل 1980.
- ألقى القبض في عام 1983 على عدد من أفراد عائلة سيعية معروفة ثم أعدم ستة منهم كانوا جميعا رجال دين.
- هجوم ضخم بالأسلحة الكيماوية على الأكراد في حلبجة في مارس 1988 ادي لمصرع 5000 وإصابة 10000 آخرين.
- إعدام عدد كبير من الضباط من عائلة جبور في أوائل التسعينيات بمزعم أن عددا منهم غير مواليين غير مواليين للحكم.

7. بعد حرب الخليج سنة 1991 ثار الأكراد في شمال العراق على حكومة بغداد وكان رد فعل النظام العراقي أن قتل وسجن إلى لاف منهم مما خلق نكبة إنسانية حيث فرّ ما يزيد على مليون كردي إلى الجبال وحاولوا الهرب من العراق.
8. ومازال مسلسل اضطهاد الأكراد العراقيين مستمرا إلا أن الحماية التي تقدمها منطقة الحظر الجوي ساعدت في الحد من أكثر ممارسات النظام شراسة. أما خارج هذه المنطقة فإن نظام بغداد مازال مستمرا في سياسة الاضطهاد والتخويف.
9. استخدم النظام العراقي الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد ويبرز ذلك في الهجوم الذي شنّه على حلبجة عام 1988 (راجع الفقرة رقم 9 من الفصل الثاني بالقسم الأول). إن التهديد الغير معلن بالجاهزية لاستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد وآخرين إنما هو أحد الاسس الهامة في محاولات صدام أن يبقي السكان المدنيين تحت السيطرة.
10. دأب النظام على محاولة إقتلاع السكان الأصليين من الأكراد والتركمان من المناطق الخاضعة لسيادتهلكي يضعف المطالبة الكردية بالمنطقة الغنية بالنفط حوال مدينة كركوك الشمالية في المقام الأول. وينتزع النظام بالقوة الجبرية الأكراد والسكان الآخرين من غير العرب إلى الولايات الشمالية الثلاث ضحوك وأربيل و السليمانية التي هي تحت السيادة الواقعية للأكراد. وحسبما صرح مقرر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الـ UNHRC الخاص بالعراق أن 94000 نسمة قد طردوا منذ عام 1991. وصادر العراق أراض زراعية مملوكة للأكراد وأعاد توزيعها على العرب العراقيين كما عرضت حوافز علي العرب الجنوبيين للانتقال إلى منطقة كركوك.
11. بعد ثورة عام 1979 التي خلعت الشاه في إيران كُتف صدام من حملته ضد الشيعة العراقيين لخوفه من أن يشجعهم النظام الشيعي الجديد في إيران.
12. وفي أعقاب حرب الخليج إندلعت أعمال الشغب في مدينة البصرة الجنوبية غرّة مارس 1991 ثمّ انتشر الشغب بسرعة في مدن أخرى من جنوب العراق التي أغلبية سكانها من الشيعة. وكان رد فعل النظام أن قتل الآلاف منهم وحاول الكثيرون من الشيعة الفرار إلى إيران والسعودية.
13. وحاول بعض الشيعة المناهضين للنظام للجوء إلى مناطق المستنقعات في الجنوب للاحتباء بها. ولكي يتمكن صدام من إخضاع هؤلاء طفق ينفذ مشروعا ضخما لتجفيف تلك المستنقعات بحيث تتمكن قوات المشاة العراقية من القضاء على المعارضين ونتيجة لذلك إطر سكان المطقة من الريفين إاي الفرار أو أجبرو على الانتقال إلى المدن الجنوبية أم عبر الحدود إلى إيران.

حروب صدام حسين

14. إضافة إلى توكيد سلطانه المطلق داخل العراق حول صدام أن يجعل من العراق مركز القوة الوحيد في المنطقة. وأدى سعيه وراء هذه الأهداف للزجّ بالعراق في حربين إعتدى فيهما على إثنين من جيرانه وهما حرب العراق وإيران وغزو الكويت.
15. ومع سقوط الشاه في إيران عام 1979 إنهارت العلاقات بين العراق وإيران. وفي عام 1980 نقض صدام معاهدة حدودية كان قد وقعها مع إيران عام 1975 يعطي بموجبها إيران نصف ممر شط العرب. وبعدها بفترة قصيرة شن صدام غزواً شاملا على إيران وظن أنه يمكنه إنتهاز فرصة حالة الضعف والعزلة والفوضى التي رأى أن الثورة خلّقتها في إيران. ونوى أن يحتل اراض بما فيها تلك الأراض التي كان قد تخلّى عنها لإيران فيما مضى ليثبت موقعه كزعيم للعالم العربي. وظن صدام أن حملته هذه ستكون قوية وقصيرة إلا أن النزاع دارت رحاه لمدة ثمانية أعوام أطلق العراق خلالها 500 صاروخ بالستي على أهداف إيرانية من بينها مدن كبرى.
16. وتقدر خسائر الحرب العراقية الإيرانية في الأرواح بنحو مليون قتيل من كلا الجانبين. كما استخدمت العراق الأسلحة الكيماوية استخداما مكثفا منذ عام 1994 في حربها ضد إيران حيث قتل نحو 20000

إيراني بغاز المستردة [يستخرج من نبات حبة الخلة] ومادتي التابون والسيّرين العصبيتين وما زال يمتلك العراق كل هذه المواد.

المعارضة إبّان الحرب العراقية الإيرانية
أثناء الحرب عملت أجهزة صدام الأمنية على القضاء بسرعة على أي معارضة أو عصيان داخليين. ففي عام 1982 قضى بسرعة على مجموعة من داخل صفوة العراق الحاكمة لأنة اشتبّه في قول أعضائها بأن الحرب مع إيران قد تأتي إلي نهاية إذّه ما تنحّى صدام عن السلطة.

ونظر مجلس الأمن الدولي في تقرير أعده ثلاثة من المتخصصين كلفهم الامين العام للأمم المتحدة. وبعد الاطلاع على التقرير أدلي رئيس مجلس الأمن ببيان يدين فيه استخدام العراق للأسلحة الكيماوية. وبذلك يكون العراق أول بلد في العالم يوصف بخرقه إتفاقية جنيف لعام 1925 والتي كانت قد حظرت استخدام الأسلحة الكيماوية.

17. وبلغت تكلفة الحرب بين البلدين مئات المليارات من الدولارات ولم تجن العراق مكسبا من ورائها. وبعد انتهاء الحرب عاود صدام مسعاه السابق للريادة في الخليج وإتبع سياسة إنفاق أموال طائلة على معدات عسكرية جديدة ولكن العراق كان مُثَقَلا بالديون التي تحملها زمن الحرب وانخفاض أسعار النفط الذي هو الصادرة الكُبرى الوحيدة التي يصدرها العراق.

18. بحلول عام 1990 عانى العراق من صعوبات إقتصادية حادة. وبحث صدام في سبل تضغط على الدول المنتجة للبتترول لرفع أسعار النفط الخام بطريق خفض الإنتاج وإعفاء العراق من الأربعين مليار دولار التي كان اقترضها العراق خلال حربه مع إيران. وقد قدمت الكويت ببعض التنازلات فيما يخص الحد الأقصى للإنتاج ولكن صدام أنحى بالانمة على الكويت واتهمها برف الإنتاج. وعندما أخفقت تهديداته وتوعداته غزا صدام الكويت في 2 أغسطس 1990 حيث ظن أن غزو الكويت قد يصبح مربحاً.

19. وحاول صدام أيضاً أن يُبرر اجتياحه للكويت بمبررات أخرى حيث ادّعى مثل سابقيه من حكام العراق أن الكويت بحكمها كانت تابعة لنفوذ ولاية البصرة إبّان الحكم العثماني فإن الكويت يجب أن تكون جزءاً من العراق.

انتهاكات القوات العراقية في الكويت

- السرقة والاعتداء على أعراض الكويتيين والأجانب.
- الإعدام دون محاكمة
- إكراه الناس من مساكنهم و وضعهم في معتقلات عشوائية
- أحصت منظمة العفو الدولية 38 أسلوباً للتعذيب استعملتها القوات العراقية من بينها الضرب وتكسير الأطراف ونزع الأظافر وإدخال أعناق الزجاجات في دُبر الضحايا وتمثيل الإعدام فيهم.
- إلقاء القبض على المواطنين بتهم مثل إطلاق الآلي.

20. وأثناء الاحتلال رفض العراق السماح للصليب الأحمر المكلف بحماية المدنيين وتقديم المعونة لهم زمن الحروب. وكان [الجيش العراقي] يطبق عقوبة الإعدام إزاء الجرائم البسيطة مثل النهب وجمع الطعام.

21. وفي محاولة لمنع العمل العسكري لطرده من الكويت احتجز الجيش العراقي عدة مئات من الأجانب (من بينهم أطفال) في العراق والكويت كما منع آلاف آخرين من المغادرة في خرق صارخ للقانون الدولي الذي ينص على حماية حقوق الإنسان. وقد وُضِع الرهائن كدروع بشرية في عدد من المواقع الاستراتيجية والعسكرية.

22. وعند نهاية حرب الخليج أضرم الجيش العراقي النار أثناء فراره من الكويت في أكثر من 1160 بئر بترول مما كان له آثارٌ بيئيةٌ وخيمةٌ.
23. مازال هناك أكثر من 600 أسير كويتي وأسرى آخرين مفقودين لم يُستدل.

انتهاكات حقوق الإنسان

24. وهذا القسم يبني على تقارير إنتهاكات حقوق الإنسان الواردة من مؤسسات دولية ذات مصداقية من بينها منظمة العفو الدولية و مرصد حقوق الإنسان.
25. مازالت انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في العراق. فمازال هناك أناسٌ يُعتقلون بتهمة الاشتباه في ممارسة أنشطة سياسية أو دينية أو لأنهم أقرباء لأعضاء المعارضة. ويتم إعدام أناس دون محاكمة ودون منحهم حق الدفاع أو التضلم أو الطعن بل وفي كثير من الأحيان يُمنع أقارب المُعدّمين من دفن ذويهم طبقاً للشريعة الإسلامية. وأعدمت السلطات العراقية الكثير من السجناء.

انتهاك حقوق الإنسان في ظل صدام

- تم إعدام 4000 سجين في سجن أبو غريب عام 1994
- كما أعدم 3000 سجين في سجن المحجر بين عامي 1993 و 1998
- وأعدم حوالي 2500 سجيناً بين عامي 1997 و 1999 فيما اسماه العراق حملة "تطهير السجون"
- وأعم العراق 122 سجيناً في سجن أبو الغريب بين فبراير ومارس 2000 وبعدهم 23 سجين سياسي في أكتوبر 2001
- في أكتوبر عام ألفين قطعت رؤوس عشرات النساء بتهمة ممارسة الدّعارة دون محاكمة ومن بينهن من اتّهمن زورا لأسبابٍ سياسية.
- كما يقوم الحراس في سجن المحجر بهتك اعراض السجينات بشكل دوري
- ومن أساليب التعذيب في السجون العراقية تشويه الأيدي باستخدام المثقاب الكهربائي [الشنبور] ونزع الأظافر الجرح بألّة حادة الهجوم الجنسي "الإغتصاب الرسمي"
- يوضع السجناء في سجن قرطية في بغداد وسجون أخرى في أقفاص حديدية ضيقة كصناديق الشاي وإن لم يعترفوا على أنفسهم بتركون بها حتى يلقوا حتفهم.

26. كما أصدر صدام عدداً من الراسيم تنص علي عقوبات شديدة للتهمة الجنائية من بينها قطع الأطراف والوسم بالنار وقطع الأذن ومظاهر التشويه الجسدي الأخرى كما يقطع لسان أي شخص يتهم بسب الذات الرئاسية.

حقوق الإنسان _ سوء المعاملة في سجن أبو غريب
سُجن عبدالله الذي كان عضواً في حزب البعث في سجن أبو غريب بتهمة الشك في ولائه للنظام لمدة أربع سنوات أثناء الثمانينات. وفي اليوم الثاني لسجنه أُجبر السجناء على المشي بين صفين من السجنائين خمسة على كل جانب. ليأخذوا وعاء الطعام. وبينما هم متجهون لأخذ الطعام قام السجناء بضربهم بكابلات تليفون بلاستيكية.
وغيظوا إلى العودة لزنزاناتهم من نفس الطريق بحيث كلف مشوار الواحد منهم للحصول على إفطاره 20 جلدة. وكما قال عبدالله " لم يكن الأمر سيئاً جداً في رحلة الذهاب ولكنه كان أسوأ في العودة لأن الطعام كان ينسكب من جراء الضرب" واتبع حراس السجن نفس الأسلوب عند ذهاب السجناء للحمام. واستمر التعذيب في اليوم الثالث حيث "أخرجنا من زنزاناتنا ضرباً بخرطوم المياه. إن ما فاجأنا هو أننا لم نحقق معنا ولم نسألوا واحداً. ربما كانوا يفعلون ذلك لإذلالنا." كذلك ظن عبدالله. وتزايد التعذيب حتى وصل 16 مرة يوميا وتم بشكل منظم ومنتظم. وحُبس عبدالله إنفرادياً في غرفة أبعادها 2×3 متراً تفضي إلى ممر. وحكى عبدالله "كنا نذهب إلى الحمام ثلاث مرات يوميا ثم خُفضت إلي مرة واحدة ولمدة دقيقة واحدة. ولم أستحم أو اغتسل ولو لمرة واحدة طوال أربع سنوات." كما تعلم أيضاً كيف يصبر على الجوع والحرمان الذين صاحبا مدة السجن. وقال: " علمت نفسي كيف أقلل من شرب الماء لعدم وجود مكان للتبول. وكانوا يستخدمون عصياً خشبية لضربنا وكانت تنكسر علينا أحيانا. وذات مرة وجدت جزءاً من كصاة مخضب بالدم فالتقطتها وأخذتها إلى زنزانتني. ثم أكلتها على ثلاثة أيام لأن الجائع يأكل أي شيء. وبدأت أجزاء من أجسادنا في التساقط من فرط الضرب وكانت جلودنا تنقشر من فرط جفافها. وقد آكات أجزاء من جسدي "ليس هناك من أحد حتى ألكساندر بوشكن أو نجيب محفوظ يقدر على وصف ما كابدها فم المستحيل وصف حالة العيش كل يوم بيومه. كنت عارياً تماماً طوال اليوم ونصف المجموعة التي كانت تضم حوالي 30 رجلاً فارقوا الحياة. كان نوع من التعذيب النفسي والجسدي المتواصل والبطيء وكان الأوامر صدرت لهم بقتلنا ببطء وأن نموت ضرباً.
(المصدر : مرصد حقوق الإنسان.)

عائلة صدام

27. لدي عدي ابن صدام غرفة تعذيب خاصة يطلق عليها اسم الغرفة الحمراء تقع على نهر دجلة وهي مخبأة كانها محطة توليد كهرباء. كما كون ميليشيا في عام 1994 تستخدم السيوف في إعدام الناس على أعتاب منازلهم. كما قام بنفسه بإعدام معارضين كما فعل على سبيل المثال حين اضطرابات البصرة في اعقاب حرب الخليج.
28. إن أعضاء عائلة صدام هم أنفسهم خضعوا للتعذيب من بينهم غين عم لصدام إسمه علاء عبدالقادر الماجد كان قد هرب إلى الأردن بسبب خلافات مالية مع النظام علي حد ما ادعى.

حقوق الإنسان - شهادة فردية

قُبض على رجل أعمال كردي في بغداد في ديسمبر 1996 خارج منزله من قبل رجال أمن في ملابس مدنية. وفي البداية لم يعرف أفراد عائلته جهة احتجازه فبحثوا عنه في أقسام الشرطة. مُ اكتشفوا أنه محتجز في مقر الإدارة العامة للمخابرات في بغداد. لم يُسمح للعائلة بزيارته وبعد 11 شهرا من اعتقاله أبلغت السلطات أسرته انه أعدم وعليهم الحضور لتسلم جثته التي وجدوا عليها ادلة واضحة لتعذيبه. كانت عيناه جاحظتين للخارج ومجرى العينين مملوء بالورق. كما كان رُسغه الأيمن مكسور. ولم يُعط أحد الأسرة سببا للقبض عليه أولا أو لتعذيبه. ولكن العائلة شكت في قتله يرجع لعلاقته بأحد الجنرالات المتقاعدين الذي كان على صلة بالمعارضة خارج العراق والذي كان قبض علي وأعدم قبل قربهم.

(المصدر: منظمة العفو الدولية)

عاد علاء إلى العراق عندما تعهد سفير العراق لدى الأردن علانية أن علاء لن يمسه سوء. ولكن كان في لقائه على الحدود طاهر حبوس رئيس إدارة جهاز المخابرات الذي إقتاده إلى مزرعة يملكها علي حسن الماجد ثم شد وثاقه إلى شجرة وقام بإعدامه أقرب أفراد أسرته إليه عملا بأوامر من صدام وتبادلوا الأدوار في إطلاق الرصاص عليه.

حقوق الإنسان - شهادة فردية

"... رأيت صديقا لي هو الشيخ ناصر طارش السعدي عارياً. كان مكبل اليدين وقطعة خشب موضوعة بين كعبيه وركبتيه وكان مربوطا كدجاجة وهي طريقة تعذيب يطلق عليها الخيجانة نسبة إلى احد رؤساء المخابرات السابقين. وكان سلكا كهربيا موصولاً بفرج الشيخ وآخر موصولاً بأحد أصابع قدميه. وسئل إن كان بإمكانه التعرف علي فرد أنني الشيخ يحي " ثم أخذوني إلى غرفة أخرى وجردونني من ملابسي بعد نحو عشر دقائق ثم قال لي أحد ضباط المخابرات " الشخص الذي رايتك اعترف عليك " وقال " أنتم يا أتباع آية الله الصدر إرتكبتم أعمالاً تضر بأمن البلاد توزعون منشورات مناهضة للحكومة هنا وفي الخارج. " وسألني إن كان لي علاقة بعالم دين يقيم في إيران ويوقع هذه المنشورات فأجبت: " ليس لدي أي اتصال به " فتركومع مقيدا تماما بنفس طريقة الشيخ السعدي وكان وجهي ينظر لأعلى. وكان الطرف الآخر من السل موصولاً بمحرك كهربائي. وكان أحد الضباط يضرب قدوي بسلك كهربائي ويعطيني صدمة كهربائية كل عدة دقائق تزيد قوتها تدريجيا. ولا بد أنني بقيت معلقا لأكثر من ساعة لانني فقدت الوعي. ثم أخذوني لغرفة أخرى وأرغموني على المش رغم قدمي المتورمتان من الضرب... وكرروا هذا الأسلوب معي عدة مرات.

(المصدر: شهادة مأخوذة من سجلات منظمة العفو الدولية لطالب كان يدرس العلوم الدينية من مدينة صدام)

29. لقد قتل ما يقرب من أربعين قريبا لصدام من بينهم نساء وأطفال. كذلك قتل حسين كامل وصدام زوجي ابنتي صدام الذين كانا قد فرا إلى الأردن ثم عادا بعد أن منحتهما الحكومة عفوا حيث أعدموا في فبراير 1996.